

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الصراط المستقيم والصلوة على

من اختص بالخلق العظيم وعلى اله الذين قاموا بنصرة

الدين القويم اعلم ان اصول الشرع ثلثة الكتاب

السنة واجماع الامة والاصل الرابع القياس اما

الكتاب فالقرآن المنزل على الرسول عليه السلام

الكتاب

المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا

بالتسبيهة وهو اسم للنظم والمعنى جميعا وانما تعبر

احكام الشرع بمعرفة اقسامها وذلك اربعة ال

في وجوه النظم صيغة ولغة وهي اربعة الخاص

النظم والمشدك والماول والثاني في وجوه البيا

ذلك النظم وهي اربعة ايضا الظاهر والنصر <sup>المفسر</sup>

والمحكم وهذه الاربعة اربعة تقابلها وهي الخفة

بشكل والمجمل والمتشابه والثالث في وجوه

استعمال ذلك النظم وهي أربعة أيضا الحقيقة

المجاز والصريح والكناية والرابع في معرفة وجوه <sup>ق</sup> <sup>القول</sup>

بذلك النظم على المراد وهي أربعة أيضا الاستدلال <sup>النص</sup> <sup>للمعاني</sup>

وباشارته وبدلاله وباقتضائه وبعد معرفته

هذه الأقسام قسم خامس يشمل الكل وهو

أيضا معرفة مواضعها ومعانيها وترتيبها <sup>مها</sup> <sup>أحكامها</sup>

أما الخاص وكل لفظ وضع لمعنى معلوم على الألفاظ

وهو إما أن يكون خصوص الجنس أو خصوص النوع

أو

او خصوص العين كإنسان ودخل وزيد وحكمه

انه ان بقا اول المخصوص قطعا ولا يحتمل البيان

بنيان لا يجوز إلحاق التعديل بأمر الركوع والسجود

على سبيل الفرض وبطل شرط الولاية والترتيب

التهيئة والنية في آية الوضوء والطهارة في آية

الطواف والتأويل بالاطهار في آية الرض ومحا  
لله

الزوج الثاني بحديث العسيلة لا بقوله حتى تنكح

بنوعا غير وبطلان العصمة عن المسروق بقوله

فراء لا لقوله فاقطعوا ولذا كقبح صح إيفاع الطلاق

بعد الخلع ووجب مهر المثل بنفس العقد في المقنن<sup>الضمة</sup>

ففيه وكان مهر مقدرا شرعا غير مضاف إلى العبد عملا

بقوله تعالى فان طلقها فلا يحل له ان يتبعوا بما<sup>الكم</sup> اموالكم

ففي ادوابهم قد علمنا ما فرضنا عليهم ثم رتبناه الامر وهو قولنا<sup>فل</sup>

لغيره على سبيل الاستعلاء افعل ونختص مراد

بصيغة لازمة حتى لا يكون الفعل موجبا خلافا<sup>للعرض</sup>

اصحاب الشافعي بالمنع عن الوصال وخلع النكاح

والو

والتحرف استفيد بقوله صلوا كما رايتوني اصلي

لا بالفعل وسمي الفعل لأنه شبيه وموجبه التو

لا المذهب والاباحة والتوقف سواء كان عبداً

أوقبله لانتفاء الخيرة عن المأمور بالامر بالنص و

استخفاف الوعيد بتركه وكدالة الاجماع والمعقول <sup>م</sup> سدا

واذا لا يزيد به الا باحة او الذنب فقبل انه حقيقة

لأنه بعضه وقيل لأنه جاز أصله ولا يقضي التكرار

ولا يجمل به سواء كان معلقا بالشرط ومخصوصا

5

۴۲

الوصف أو لم يكن لكثرة يقع على أقل جنسها ويحمل

قرينه هو كله حتى إذا قال لها طلق نفسك أنه يقع على الواحدة

الآن ينوي التثنية والتثنية الثنتين إلا أن يكون

المرة أمة لأن صيغة الأمر مختصة من طلب الفعل بالصد

الذي هو فرد ومعنى التوحيد مراعي في الفاظ الوحدة

وذلك بالفردية والجنسية والمشتى بمغل منها واما

تكرر من العبادات فبأسبابها لا إلا وأمر وعند

الشافعي

لما احتمل التكرار فكأن ان تطلق نفسها تميز إذا تفر

الزوج

لزم ذكره كما سمي الفاعل يدل على المصدر لغة ولا يحمل <sup>فإن</sup> ذكر

العدو حتى لا يواد مائة السرقه الأسرقه واحدا <sup>الفعل</sup> وبما

الواحد لا يقطع الايد واحده وحكم الامر نوعان <sup>الاداء</sup>

وهو تسليم نفس الواجب بالامر وقضاء وهو تسليم

مثل الواجب به ويستعمل احدهما مكان الاخر حتى

يجوز الاداء بتبعية القضاء وبالعكس القضاء بحيث

ينحجب به الاداء عنه <sup>محققين</sup> خلافا للبعض وفيما

اذا اذنان يعطى شهر رمضان فصام <sup>يعطى</sup> ولم



انما وجب القضاء بصوره مقصوده لغو شرطه <sup>في</sup> الاكراه

للقضاء وجب سبب آخر والاداء انواع كامل وقاض وما هو

تشبيهه بالقضاء كالصلوة جماعة والصلوة مفردة او <sup>فعل</sup>

اللاح بعد فرائض الامام حتى لا يتغير فرضه بنية الافا

ومنه ان من الغصوب وزده مشغولا بالجماعة <sup>معها</sup>

عبد غيره ونسليمه بعد الشرائع حتى يحير على القول

ينفذ عتاقه فيد دون اعتاقهم <sup>معقول</sup> بالقضاء انواع ايضا

ومثل غير معقول وبما هو في الاداء الصوم <sup>به</sup> للطنوف والغد

له وتوفيته تلهيزات العبد في الركوع ووجوب الفدية

في الصلوة الاحتياط كالنذر في القيمة عند فوات

التمجيته ومما ضمان المصوب بالمثل وهو السابق

بالقيمة وضمان النفس الاطراف بالمال وداء القيمة

فيما اذا نزع على عبد غيره عبده حتى تحجر على القبول كالوا

انما يسمى وعليه هذا لقال في القلع ثم القتل

عند اللغو فعلا ولا يد في ثلثي القيمة اذا انقطع المثل لا

يوم المضمومة وقلم اجمع المنافع لا تضمن بالاملاى والنقصا

لا يقبل القائل ومالك النخ لا يقبل بالتخصيص لا

بعد الدخول ولا بد للمأمر به من صفة الحسن ضرورة إن الأمر

وهو ما إن يكون لعبده وهو ما إن لا يقبل المستوط أو غيره

أو يكون ملحقاً بهذا القسم لكنه مشابه لما حسن لمعني في غير

والصلوة والذكو أو لغيره وهو ما إن لا يتأدي بنفس المأمور

به أو يتأدي أو يكون حسناً مستمعاً شرط بعد ما كان حسناً

في نفسه أو لغيره كالوضوء والجماد أو غيره التي تكونها العبد

مالئمة وهو نوعان مطلق وهو الذي ما يملكه المأمور أو ما يملكه

وهو

وهو يرد في إدار كل أمر والشرط توهبه لاحتجته حتى

أذا بلغ الصلوة واستكمل الكافر وطهرت الحائض في آخر الوقت

لونه الصلوة لتوهم الاستعداد في آخر الوقت بوقت

الشمس كامل وهو القدرة الميسرة للإدارة وقوام هذا القدر

الدوام الواجب حتى تبطل الذكوة والعشر والخراج بهلاك المال

بجلائل الأولي حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال

وهل ثبت صفة الجواز للمأمورية إذا التبتة قال بعض

شاهنما موريه

أنه لا يصح على الفقهاء أنه ثبت به صفة الجواز ثبت

استقام الكرامة واقلع دم صفة الجوب النافق ولا

صفة الجوب عندنا لا بالنافق ولا الامر نوعان <sup>مطلق</sup>

من الوقت كالزكاة وصدقة الفطر وهو على التثنية

للكرخي لا يعود على موضوعه بالنقص ومقيد به وهو

اما ان يكون الوقت ظرفا للمسمى وشروطه للاداء <sup>سببا</sup>

للاجوب كوقت الصلوة وهو اما ان يضاف الى الجزء <sup>الاول</sup>

او الى ما يلي ابتداء الشروع او الى الجزء الناقص عند ضيق الو

او الى جملة الوقت فلماذا لا يتأدى عطر امسه في وقت

الناقص

الناقص بخلاف عصره ومن حكمه اشتراط نيته

التعيين ولا يسقط بفساد الوقت ولا يتعين بالتعيين

الاباد والمانث او يكون معياره وسبب الوجوبه

كشهر رمضان فيصير غيره ضغيا ولا يشترط نيته التعيين

فيصاب بطلن الاسم ومع الخطأ في الوصف الا في

المتساقرينوي واجبا اخر عند بخلاف الموص

وتنقل عنه روايتان او يكون معياره لا سببا كفضا

رمضان والنقل لطلن ويشترط فيه نية التعيين

ولا يحتمل الغايات بخلاف الاولين او يكون مستكلاً

يشبهه المعيار والطرف كلح وتعين شهر الحج المحرم العام

الاول عند <sup>ق</sup> اختلاف هذه ويتأذى بالظا

النية لابنية النفل والكفار مخاطبون بالامر بالايمان

وبالمشروع من العقوبات وبالمعاملات وبالشرايع

في حكم الواحدة في الآخرة بلا خلاف واما في وجوب الاداء

في احكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انه لا يحتاج <sup>ظون</sup>

باداء ما يحتمل السقوط من العبادات ومنه النهي وهو

قوله القائل الغير علي سبيل الاستعداد لا تفعل وانه

يقضي سعة للفتح للنهي عنه ضرورة حكمة الناهي وهو ما

ان يكون قبحا لعينه وذلك نوحان وصفا وشرا او

اغيره وذلك نوحان وصفا ومجاورا كالكفر وبيع الحر

صوم الفجر والبيع وقت الذاء والنهي عن الافعال الحسنة

يفعل علي القسم الاول وعن الامور الشرعية علي الذي اتصل

به وصفا لان الفتح يثبت اقصد فلا يتحقق علي وجه <sup>بظايد</sup>

المقضي وهو النهي وهذا كان الربوا وسائر البيوع الفاسدة



وصوم يوم النحر مشروعا باصله غير مشروع بوضفه

لتعلق المنهي بالوصف لا بالاصل والمنهي عن بيع الحر والمضام<sup>نين</sup>

والمسلاق ونكاح المحارم مجازا عن النفي فكان نسخا<sup>لعدو</sup>

محمدا وقال ... في البابين ينصرف الى القول الاول

قولا بكمال الفتح كما قلنا في الحسن في الامر لان المنهي في اقتضاء

الفتح حقيقة كما لا مر في اقتضاء الحسن ولان المنهي عنه

معصيته فلا يكون مشروعا لما ثبت مما من التصادم<sup>هذا</sup>

قال لا يثبت حرمة البصاهرة بالزنا ولا يفيد الغضب<sup>الثالث</sup>

ولا يكون سفر المعصية سببا للرخصة ولا يملك الكافر

مال المسلم <sup>متفق</sup> لا يستيلاء واما العام فماتناول افراد

الحدود على سبيل الشمول وانه يوجب الحكم فيما يتناوله

قطعا حتى يجوز نسخ الخاص به كحديث العربيين <sup>نسخ</sup> له

عليه السلام استنزها من البول واذا اوصى بجائمه

لانسان ثم بالفص منه لآذان الحلقة للاول والفص

بيضا ولا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر

اسم الله عليه ومن دخله كان امنا بالقياس <sup>ح</sup> وخبر الوا

لانها ليس بمخصوصين فان الحقه خصوص معلوم

بشبه  
الجمهور لا يبقى قطعا لكنه لا يسقط الاحتياج به

الاستثناء والنسخ فصار كما اذا باع عبد بن علي انه بالخيار

في احدهما بعينه وسمي سمنه وقيل انه لا يسقط الاحتياج

خل  
به كما لاستثناء الجاهل لان كل واحد منهما البيان انه

فصار كالبيع المضاف اليه عبد بتمن واحد وقيل انه

يبقى كما كان اعتبارا بالناسخ لان كل واحد منهما مستفصل

بنفسه بخلاف الاستثناء فصار كما اذا باع عبد بن علي

احد

أحدهما قبل التسليم والعموم اما ان يكون بالصفة و

بمعنى وبالجملة لا غير كرجال يقومون وما يحتمل العموم

بالخصوص واصلي العموم ومن في ذوات من يعقل

كما في ذوات ما لا يعقل واذا قال من شاء من عبدي

العتق فهو حر فشاؤا عتقوا وان قال امته ان كان ما في

طوك غلاما فانت حمم فولدت غلاما وجارية لمر

وما يحى علي من مجاز او يدخل في صفت من يعقل

وكل للاحاطة على سبيل الافراد وهي تصح الاسماء

ما ن دخلت على المنكر اوجبته عموم افراده فان دخلت

على المعزول اوجبته عموم اخرائه حتى يفرقوا بين

كل من ما ن مأكول وكل الزمئل مأكول بالصدق والكذب

واذا وصلت بما اوجبته عموم الافعال ويثبت عموم

الاسماء فيه ضمنا كعموم الافعال في كل وكلمة الجمع

توجب عموم الاجتماع دون الانفراد حتى اذا قال جميع

دخل هذا الحصن لولا جاءه من القل كما دخل عشرة معا

انهم ثقلوا وجد جميعا بيتهم وفي كل كلمة يجب

كل

كأن العمل في كلمة من ينزل الفعل والذكورة في موضع النفي تعمر

في الإنشاء تخص الكنا مطلقه وعند <sup>الإنشاء</sup> تعمر حتى

فأما تعمر الرقية المذكورة في الطهار وان وضعت بصفته <sup>في</sup>

تعمر عليه والله لا احكم احد الا رجلا كوفيا وقوله والله لا اقر <sup>بكا</sup>

الا يوما اقربا فيه واذا قل اي عبيدي ضربك فهو <sup>لهذا</sup> فضرره

انهم يعقبون وكذا اذا حلت لام المعرفة فيما لا يحتمل <sup>يع</sup> التغير

بمعنى <sup>العهد</sup> فوجب العوم حتى يسقط اعتبار الجعيد اذا <sup>العهد</sup>

وحلت على الجمع عملا بالدليلين فحنت بترج <sup>حلف</sup> امره اذا

لا يزوج النساء والنكحة اذا اعيدت معرفة <sup>في</sup> <sup>الثانية</sup>

عين الاولى واذا اعيدت نكحة كانت الثانية <sup>غير</sup> الاولى

والمعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين <sup>الاولى</sup>

واذا اعيدت نكحة كانت الثانية غير الاولى وما ينهي اليه

للخصوص نوعان الواحد فيما هو فرد بصيغة او ملح <sup>كالمرة</sup>

والنساء والثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنا لان ادنى

الجمع ثلثة باجماع اهل اللغة وقوله عليه السلام الانثا

فما فوقها جماعة محمول على الموارث والوصايا <sup>سنة</sup> وعليه

تقدم

تَقْدِيرُ الْإِمَامِ وَأَمَّا الْمَشْرُوكُ فَمَا يَتَنَاوَلُ أَفْرَادُ الْمُخْتَلَفَةِ

لَهُ وَوَدَّ عَلَى سَبِيلِ الْإِدْلَاقِ أَقْرَبُ لِلْحَيْضِ وَالظَّاهِرُ وَحُكْمُهُ

الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بِشَرْطِ التَّامُّلِ لِمَتَرَجِّحِ بَعْضُ وَجْهِهِ <sup>لِلْعَمَلِ</sup>

وَلَا عَمُومَ لَهُ وَأَمَّا الْمَأْوَلُ فَمَا تَرَجَّحَ مِنَ الْمَشْرُوكِ بَعْضُ <sup>هَذِهِ</sup> وَجْهِهِ

بِغَالِبِ الرَّأْيِ وَحُكْمُهُ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى إِحْتِمَالِ الْغَلْطِ وَأَمَّا <sup>الظَّاهِرُ</sup>

اسْمُ الْكَلَامِ ظَهَرَ الْمُرَادُ بِهِ لِلْسَّامِعِ بِصِغْتِهِ وَحُكْمُهُ

وَجُوبُ الْعَمَلِ بِالَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ وَأَمَّا النَّصُّ فَيَا زِدْ <sup>نُصْحًا</sup>

عَلَى الظَّاهِرِ نَعْنِي مِنَ التَّكْلِيمِ فِي نَفْسِ الضَّيْعَةِ وَحُكْمُهُ وَجُوبُ



العمل بما وضع على احتمال تأويل هو في خير المجاز وأما التفسير

فما زاد وضمها على النص على وجه لا يبقى معه احتمال

التأويل والتخصيص وحكمه وجوب العمل به على جهة

النسخ وأما المحكم في الحكم المراد به عن احتمال النسخ والتبدل

وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال كقوله تعالى و

احل الله البيع وحرم الربوا وقوله تعالى فسجد للملائكة

كلهم اجمعون الا ابليس وقوله تعالى ان الله بكل شيء

عليم ويظهر التقابوت عند التعارض لم يصير الادنى

متركا

متركا بالاعلى حتى قلنا انه أو تزوج الي شهرانه متعه أم

وأما الحق فالحق مراده بعارض غير صيغة لا ينال إلا بالطلب

فظهر النظر فيه ليعلم ان اختلافه لمزية أو نقصان فظهر

المراد كإثبات السوقة في حق الطرار والنباس وأما المشكل فهو

الداخل في اشكاله وحكمه باعتقاد الحقيقة فمما هو المراد

نشر الاقبال على الطلب والتأمل فيه الي ان يتبين المراد

أما الجهل فما ازدهمت فيه المعاني واشتبه المراد

بواشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع إلى

الاستفسار في الطلب التام وحكمه اعتقاد الحقيقة

كما املقوا <sup>فيه</sup> فاما هو المراد والتوقف الي ان يتبين بيان الحمل واما  
والذكر

الاشباه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه بحكمه

اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة بالمقطعات في اوائل

وهو

السور واما الحقيقة فاسم لكل لفظ اريد به ما وضع له

وحكمها وجود ما وضع له خاصا كان او عاما واما <sup>المجاز</sup>

فاسم لما اريد به غير ما وضع له لئلا نسبة بينهما <sup>حكمه</sup>

ووجود ما يستعمل له خاصا كان او عاما وقال الله تعالى

لا حكم للمجاز لانه ضروري واما نقول بان عموم الحقيقة

لا يمكن لكونه حقيقة بل لانه لازمه على ذلك وكيف

انه ضروري وقد ذكر ذلك في كتاب الله تعالى <sup>جعلنا</sup> والذات

للفظ الصالح في حديث ابن عمر عاذاً بالجله والحقيقة <sup>ويجاء به</sup>

لا تسقط عن السمع بخلاف المجاز ومي يمكن العام <sup>سقط</sup>

16

المجاز فيكون العقد ما ينفقد دون العزم والملك للوحي

دون العقد ويستعمل اجتماعها مرادين بل فقط <sup>حد</sup>

كذا يستعمل ان يكون الثوب على الابرص منكا وعارية

في زمان واحد حتى ان الوصية للمولى لا يتناول مولا المولى

واذا كان له معتق واحد يستحق النصف ولا يلحق غير المتمر

بالمزوة لا يراد بنوئيه في الوصية لا بنايه ولا يراد للمسلم بالثبوت

قوله تعالى ولا مستم النساء لان الحقيقة فيما سوى الآخر

والمجاز فيه مراد فلم يبق الآخر مراد او في الاستيمان على

الابناء والموالي يدخل الفروع لان ظاهر الاسم صارت

في حقن الدم بخلاف الاستيمان على الآباء والأمهات

حيث لا يدخل الاجداد والجدات لانها بطريق التبعية

فيلتزم بالفرع دون الأصول وإنما يقع على الملك والإجا<sup>رة</sup>

والدخول حافيا ومنغلا فيها إذا حلفت لا يضع قدمه في

دار فلان باعتبار عموم اليمين وهو الدخول وبنيته السكينة

وإنما حلفت إذا قدم ليلا أو نهارا في قوله عبد حر يومئذ <sup>تعد</sup>

فلان لأن المراد باليوم الوقت وهو عام وإنما يريد النذر

واليمين فيما إذا قال لله على صوم رجب لأنه نذر وبنيته <sup>أو نوى بداليمين</sup>

مبصر بمعية فهو بالقراب ملك بصيغته مخبر بمعية

وطرول الأسعارة الاتصال بين الشئيين صوابا <sup>فمخبر</sup>

وقد شرعياتكم كما في تسميته الشجاع اسبدا والمطر سماء والاتصال بين

النسبية والتعليل نظير العنق والاتصال في المعنى

المشروع لم ينف شرع نظير المعنى والاول على نوعين احدهما

الاتصال تحكم بالعلة كاتصال الملك بالبشرم وانفذوا

الاستعانة من الطرفين حتى اذا قال ان اشترى عبد

فخرج ونوى به الملك او قال ان ملك عبد فخرج

به الشراء يصدق فيهما ديانة والثاني اتصال المسبب

بالتسبب كاتصال زوال ملك التبعة بزوال ملك الرتبة

فصح

ففتح استعارة السبب المحذورون عكسه وإذا كانت

الخصبة متعذرا ومجهول قصير الجوار كما إذا حلف لا

بألا يجمع

بأكل من هذه النخلة أو لا يضع قدمه دار فلان ولم يتجوز

سرا كما لهم عادة حتى يصح التوكيل بالخصومة إلى

الجواب مطلقا وإذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد

بومان الصبا وإذا كانت الحقيقة مستعملة في الجان <sup>رفا</sup> متعذرا

ففي أو عند <sup>ب</sup> إذا حلف لا يجمع

هذه الخطوة أو لا يشرب من هذه الفرات وهذا بناء <sup>على</sup>



اصل آخر وهو ان الخلفية في التكلم عنده وعند غيره

الحذر ويظهر الخلاف في قوله لعبد وهو كرسنامته

هذا ابني وقد يتعد الحقيقة والمجاز معا اذا كان الحكم <sup>كما</sup> <sup>منشعا</sup>

في قوله لا قرانه هذه بنني وهي معرفة النسب <sup>بمثله</sup> وتولد

او كرسنامته حتى لا يقع الحزمة بذلك ابدأ والحقيقة

قد ترك بدلالة العادة كالنظر بالصلوة والجمعة وبدلالة اللفظ

في نفسه كما اذا حلف لا ياكل لحما وقوله كل مملوك على فحوى

حرف وعكسه الحلف بكل الفاك فوبدلالة سياق الظن

كقوله

قد ايتنا اول العنب

فلا يتناول لحم السمك  
لا يتناول لحم السمك  
لا يتناول لحم السمك

لا يهون توكيلا

كثيره طلو امراتي ان كنت رجلا ولا ليه معنى يرجع الي

المتكلم خافي عين الغور وبدا له المحل الكلام كقوله عليه السلام في

الامال اعمال بالنيات وقوله عليه السلام رفع عن امي الخطأ

الضنيان والتحرير المضاف الى الاعيان كالمجازم والحقائق

عند تأخلا ما للبعض ويتصل بما ذكرنا حروف المعاني فالواو

لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب وفي قوله

بغير الموطوء ان خلت الدار فانت طالق وطالق وطالق

انما تطلق واحد عند ... لان موجب هذا

الكلام الافتراق فلا يتغير بالواو ولا قالوا من جهة الجمع

فلا يتغير بالواو وإذا قالوا غير الموصولة أنت طالق وطالق

وطالقي اثنتين بواحد لأن الأول وقع قبل التكلم

بالثاني فنفطت ولائحته لغوات محل التصرف والواو

زوج اثنتين من رجل بغير إذن موليهما وبغير إذن

الزوج ثم قال المولى هذه حرة وهذه متصلة إنما يبطل

نكاح الثانية لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف

في حق الثاني قبل التكلم لعتقها وإذا تزوج رجلا اثنتين  
قبل الثانية

في مقدمته فليعلم فقال اجبت بكلام هذا وهذا بغير ادان الذريح

بطلانها اذا اجازها معا وان اجازها متفرقا بطل نكاح

الثاني لان صدر الكلام متوقف على اخره اذا كان في

آخره بغير اوله كالشرط والاستثناء وقد يكون الواو

لها القول لعينه اذ اليه اوائت حرجي لا يعقب الا

بالاوليه وقد يكون المعطوف للجملة فلا يجب فيه المشركه في الخبر

يقوله هذه طالق ثلثا وهذه طالق فطلق الثانية <sup>حدة</sup>

فقط وكذا في قولها طلقني ولك الف حتى لا يجب شيء

تكملة  
في قوله  
بطلانها  
اذا اجازها  
معا وان  
اجازها  
متفرقا  
بطل نكاح

بذلك لا تله المعاصرة وقالوا إنما الجمال في صورة شرط ولا يجب إلا العدم والبقاء

للوصل والتعقب فيترجي المعلوم عن المعلوم عليه

بؤمن وفي لطف فإذا قلنا إن دخلت هذا الدار

فأنت عالم فالشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا تراخ ويستعمل

أحكام العلل فإذا قلنا بعت منك هذا العبد بكذا وقال

الأخر فهو حر فإنه قبل البيع وقد دخل على العبد إذا كان

أدب مما قدوم كقوله أقالى الفافان حراي أقالى الفلافل

فيستعمل آخر ويستعمل حيي الواو في قوله له علي درغرفدون

حتى لو أنه دونهما من ذلك الذي يمتزج بها لو سبكت

ثم استأنفت وعندها للترخي في الحكم مع الوصل في

العلم حتى إذا قال بغير المدحول بما أنت مطلق شرطاً

أن دخله - الدار فعنده يجمع الأول ويلعوا ما بعده

ولو قدم الشطر يعلو الأول ووقع الثاني ولغا الثاني

وقال لا يتعلق جميعاً فبذلك على أن يثبت في قوله عليه

السلام فليكن عن يمينه ثم ليات بالذي هو خيراً <sup>مستعبر</sup>

بمعنى الواو عملاً بحقيقة الأمر يدل عليه الرواية الأخيرة

وبل لا تباين بعد والاعراض مما قبله على شئبيل

المدارك فتطوّر ثلثا اذا قال لا مراثة الموطوءة انت علما

واحدة بل تدين لانه لم يملك البطل الاول متعاقبا

بخلاف قول علي العف بل كان ولكن لا يستدرك

بعد التقى غير ان العطف انما تصح عند التساق الكلام ولا

فهو مستأنف كالأمة اذا تزوجت بغياذن مولها

بما ينههم بنائه دهر فعال لا اجيز الكلام ولكن اجيزه بما وخصمين

لأن هذه فيمنح للنكاح وجعل لكن منبدا لان هذا التقى

فعل

تفعل وإثباته بعينه والاختلاف المذكورين وقوله هذا

حرر هذا لقوله أحدهما حرر هذا الكلام إنشأ الخبر

فأوجب التحدير على الحتمان التبيين وجعل البان انشأ

من وجه وإظهار من وجه وإذا دخلت في العكالة

92

يصح تغليف البيع والإجارة إلا أن يكون من له

معلوما في اثنين أو ثلاثة وفي في المهر كذا لك عند

أن صح التحدير في التمدن يجب الأقل وعند يجب المهر

المثل في الكفاة يجب أخذ الأشياء عند اختلاف



وفي قوله تعالى يقتلوا اولادكم والذين هم عن الله غافلون  
والتجديع عند ما كنت

وعند ما يعنى بل ابي بل يصلوا اذا امرتهم المحاربة بل

النفس واخذ المال بل تقطع ايديهم وارجلهم <sup>خدا</sup> فان

المال فقط بل يفنوا من الارض اذ اخوفوا بطريق وقالوا

اذا قال العبد ودينه هذا امر او هذا انه باطل <sup>اسم</sup> لانه

لا احد مما غيبين وذلك غير محل للعتق وعنده هو

كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزومه للتعين في

مصلحة العبدن والعمل بالمحتمل اولى من الاجذار <sup>فجعل</sup>

يلزم وضع الحقيقة مجاوزة العلم بحتمه وان استحالته

وهما يتكرران الاستعانة عند استحالة الحكم ويستعار

للعوم خصير بمعنى واو العطف لا عينه وذلك اذا كان

في موضع النفي او موضع التباحة كقوله والله لا اكلم فلانا

او فلانا حتى اذا اكلم احدهما بحث ولو كلمتهما لم يبحث

الامره ولو خلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان

يكلمهما ويستعار بمعنى حتى والا ان اذا فسد العطف

لاختلاف الكلام ويحتمل ضرب الباء كقوله تعالى <sup>لشئ</sup>

من الامر شيئا أو يؤمنهم فحتى للغاية كالي واستعار

للعطف مع قيام معنى الغاية لقولهم استنت الفضائل

القرعي وهو اضعها في الاطفال لجعل غائبة بمعنى الى

او غايته هي حيازة مبتدأ في علامة الغاية ان <sup>يعد</sup> يحتمل

الامتداد وان يصلح الآخر دلالة على الانتهاء من <sup>يستعد</sup>

فالمجازات بمعنى لا يكون تعد هذا جعل استعارا

للعطف المحض وعلى هذا سائل الزوائد كان لم <sup>أخر</sup>

أنت حتى تصبح إن لم أنت حتى بعدني إن لم أنت حتى

فمنها مع الغاية

فدي

هتدي عنديك ومنها خروف الخروف الباء اللام الصاد

وتعجب الامان حتى لو قال اشترت منك هذا العبد

يكون الخطه الجيده يكون الكرمنا فيصح الاستبداد  
الله قبله اقبض

بخلاف ما اذا اضاف العهدة الى الكرم لو قال ان اخبرني

بقدر فلان فعبدي حين يقع على الحق بخلاف ما اذا قال

ان اخبرني ان فلانا قدم وثوقا ان من حيث من الدار

انما هي ليست طمكرا الاذن لكل خروج بخلاف قوله الا

ان اذن لك وفي قوله ان طالق بمشيئته الله بمعنى الشرط

وقال الشاعر بهاء الدين في قوله تعالى واسمى به الرحمن

برحمته لا اله الا الله وللشعير وقال ما انا بها مناصلة وليس كذلك

اذا دخلت في الله السمع كانه الفعل متعد بالي محله

كله واذا دخلت في محل التخصيص الفعل متعد بالي الى الله

فلا يعقضي سعياب الريح وانما يعقضي الصبا

بالحل وذلك لا يستقيم لكل عادة فصار المراد به اكثر

المزيد فصار التبعض مراد بهذا الطريق وعلى الاطلاق

على الفجر وهم يكون دينهم الا ان يصل به الوديعه

فان دخلت في العام منه المحضة كانت بمعنى ابتداء ذلك

اذا استعمل في المطلق عندها وعند الشارح

المتبعين فاذا قال مرشيت من عبيد بني عتقه فاعتقه له

ان يعتقه الا واحدا منهم عند والي الانتهاء

الغاية فان كانت الغاية فاعينه بنفسه كقوله من هذه

الحائط الى هذه الحائط لا يدخا المائفتان وان لم يكن قائما

بفريقها فان كان صدر الكلام متناه للغاية كان خلوها

لاخراج ما وراءها من اجل الخافي المرافق وان لم يتناولها او كان

فيه شك نذكر المد الحكم اليها فلا مدخل كالمدخل في الشيء

ففي الشرف ولكن غير مختلف في جديده وانما هو متعلقا لها

سواء و فرق <sup>ب</sup> بينهما في انوي اخر النما هو اذا <sup>ضيف</sup>

المكان يقع للجمال الا ان يضم الفعل فيصير معنى الشطو

مع كالمقارنة وقيل للتقدير وبعد للتأخير وحكمه اني

الطلاق ضد حكم قبل واذا قيد بالكناية كان صفة لما <sup>بعد</sup>

واذا لم يقيد كان صفة لما قبله وعند الحضر فاذا قال

لغيرك لك عندي الف درهم كان وديعة لان الحضرة قد

في المقام من المروم وغير يستعمل منه إلا مرة ويستعمل

استعمله على درهم غير أن بالرفع فليز منه درهم <sup>كانت سنة</sup> <sub>للمرة</sub>

تمام ولو قال بالنصف كان استعمله فليز منه درهم إلا أنها

ومنها حروف الشرط وإن أصاب فيها وأما مدخل على <sup>معدو</sup>

على خطر الوجود ليس بكان لا محالة فإذا قال إن المطلق

فإن طلق لم تطلق حتى يموت أحدهما وإذا عتد نخاة الكو <sup>فئة</sup> <sub>شلتا</sub>

فصل الوقت والشرط على السواء فيجوز ولا يجازي بها أخرى <sup>بها مئة</sup>

ولا يجوزيها سقط عنها الوقت لأنها حروف الشرط <sup>هو</sup>



قول الحنفية ومنه نواة البطلان في الوقت حقيقة

فقط وقد يستعمل الشرط من غير سقوط الوقت على أصل

فإنما الوقت لا يسقط عنها ذلك بحال وهو قولهما حتى

إذا قال لامرأته إذا لم أطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق

عنده ما أبت أحدهما وقال لا يقع كما فرغ مثل مني <sup>طلقتك</sup>

ولو للشرط <sup>وروي عنهما</sup> إذا قال أنت طالق أو دخلت الدار فهو بمنزلة

أنت تدخل الدار وكيف سأل عن الحال فإن سأل قائما وإلا

بطل وكذلك قال أبو حنيفة في قوله أنت حر كيف شئت

أنه لا يقع في الطلاق يقع الواحد ويبقى الفضل في الوصف في الحال

والعذر مفعولها بها بشرط نية الزوج وقال ما لم يقبل إلا

في حاله ووصفه بمنزله أصليه فيثقل الأصل بمقله ولم

للعقد الواقع فإذا قال أنت طالق حكم بثبت لم تطلق

ما لم تشأ وحيث أين اسمك للذكران فإذا قال أنت طالق

حيث شئت أو أين شئت أنه لا يقع ما لم تشأ ويؤق

مستقيم على المجلس بخلاف إذا متى الجمع المذكور بعد

للكور عندنا يتأول الذكر والامات عند الاختلاف

ففيقول  
يقولون لم يرد من هذا التبع إلا حال الزوجين وهذا على خلاف ما قيل في السر  
فلا يقع إلا مرة على هذا إن يشبهه من هذا ويند منه والوجه فيه هو

ولا يتناول الاناث المنفردات وان ذكر فلهذه <sup>منه</sup> الالهة

يتناول الاناث خاصة قال في السير الكبير اذا قال امنوني

علي بنه وله بنون وبنات ان الامان يتناول الفرعين

ولو قال امنوني علي بناتي لا يتناول الذكور من اولاده ولو قال

علي بنني وليس له سوي البنات لا يثبت الامان <sup>لن</sup> لهن واما

وانما للعهر

الصريح فما ظهر المراد به ظهروا بينا حقيقة كان او مجازا

كقوله انت حروا انت طالق وحكمه تعلق <sup>بالهوى</sup> الح كبريين

وقيامه مقامه <sup>منه</sup> حتى استغنى عن الغيبة واء بالكتابة

فما استر الراديه ولا يفهم الا بقرب تحقيقه

كان او مجازا مثل الغلط الضمير وحكمها ان لا يجب ان العا

الابالنية وكنابات المطلق سميت بها مجازا حتى كانت

توانن الاعتراف واستدري زحك وانت واحده ولا صل

في الكلام الضريح ففي الكتابة ضرب قضيرو ويظهر هذه التقا

فيما يبدؤ بالشبهات واما الاستدلال بعبارة النص فهو

العامر بظاهر ما سبق الكلام له واما الاستدلال بالبيان

النص هو العامر ما ثبت بنظم لغته لكنه غير مقصود

ولاسبق للمض وليس بظاهر من كل وجه كقوله تعالى

وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن سبق لثبات النفقة فيه

اشارة الى ان النسب الى الآباء وهما سواء في ايجاب الحكم الا

الاول احق عند التعارض والاشارة عموم كما للعبارة واما

الثابت بدلالة المض فثبت بمعنى النص لغة لا اجتهادا

كالنهي عن التافيت يوقف به على جريمة الضرب بدون

الاجتهاد والثابت به كالثابت بالاشارة للاعتدال <sup>بضم</sup>

لهذا صح ثبوت الحدود والكفارت بدلالة المض دون

القياس

القياس والنائب به لا يحتمل التخصيص لأنه لا عموم له و

أما النائب باقتضاء النص فما لا يعمل النص إلا بشرط تقدم

فإن ذلك امر اقتضاه النص لصحة ما تناوله وصار هذا

مضافا بواسطة المقضى وعلامته أن يصح به المذكر  
فكانت كالنائب  
بالنص م

ولا يلقى عند ظهوره بخلاف المحذوف ومثاله الأمر

لحرير مقضى للمالك ولم يذكر والنائب به كالنائب بدلالة

النص لا عند المعارضة ولا عموم له عندنا حتى إذا قال إن

أكلت فعبدي جزوني طعاما دون طعاما لا يصدق

عندنا وكذا انما قال انت طالب او طلقناك ولم يثبت الحجج

بخلاف قوله طلقتك نفسك وانت باين على خلاف التخرج

التبصير على الشيء باسمه العلم يدل على <sup>المنصور</sup>

عند البعض كقوله عليه السلام الماء من الماء فاما الانصاف

لعدم الماء ~ عدو وجوب الاغتسال بالاكسال وعندنا لا يدل عليه

سواء كان مقرونا بالعدد او لم يكن لان النص لم يثبت له

فكيف يوجب نفيا او اثباتا والاستدلال منهم محرم

الاستغراق وعندنا هو كذلك فيما يتعلق ببعض الماء

عند ان الموصوفين ثمة عيانا وطورا دلالة والحكم اذا

اضيف الى السمي بوصف خاص او علق بشرط كان دليلا على

تفنيه عند عدم الوصف او الشرط عند

لم يجوز تكاح الامة عند طول الحره وتكاح الامة الكفاية

لفواط الشرط والوصف المذكورين في النص وهو قوله

تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات

فمن ما ملك ايما نكح من فتيانكم المومنات وحاصلها انه

الحق الوصف بالشرط واعتبر العلق بالشرط عاملا في



منع المحرورون السبب ابطال تعليق الطلاق والعشاق

بالمالك وجوز التكفير بالبال قبل النكاح وعندنا المعلق

بالشرط لا يتعقد سببا لان الاحتياج لا يوجد الا بركته ولا

يثبت الا في محله ومنها الشوط حال سنده وبين المحل ففي

غير مضاف اليه وبدون الاتصال بالمحل لا يتعقد سببا

والمطلق محمول على المقيد وان كانا في جاحيتين عند

مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لان قيد الايمان زيادة

وصف يجري مجرى الشرط فيوجب القيد عند عدمه في النص

وفي تحصيلها من الكفايات لا يمتنع الحد والطعام في

البين لم يثبت في الفرض المتعارف طلب باسم العلم وهو لا

يجب إلا الوجود وعندنا لا يعمل المطلق على المقيد وإن كانا

في حادثة واحدة لا يمكن العاينها إلا أن يكونا في حكم واحد

من صور كفارة البين لأن الحكم هو الصورة لا يقبل تضاداً <sup>٣</sup> وضعيفاً

فاذا ثبت تقيد بطل إطلاقه وفي صدقة الفطرة

النسب والسبب لا مؤاحمة في الأسباب فوجب الجمع بينهما

ولا نسلم أن القيد بمعنى الشرط وإن كان فلا نسلم أنه يوجب

التي لو لم يكن كان ما تابعت الاستدلال به على غيره ان لو

قد  
المماثلة وليس كذلك فان النفس من اعظم الكباريات

عَلَيْهِ عَدْلُهُ      الْأَسَامَةُ وَالْعَدْلَةُ فَلَمْ يَرْجِعْ فِي الْفِكْرِ الْبَسْمَةَ الْمَعْرُوفَةَ فِي

البطلان الزكوة من العوامل والحوامل اوجبت نسخ الاملا

والامر بالتبني في بناء العاسل اوجب فسخ الاطلاق وقبل

ان القرآن في النظم واجب القرآن في الحكمة فلا يجب الزكي

الصبي لا يقرأها بالصلاة واعتبرها بالجملة الناقصة وقلنا

ان عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة انما وجبت في الجملة

لَا تُشْرِكْ

५।

الناقصه لا مقارها الي ما توبه فاذا تم بنفسه لا يجب

الشركة الا بما يعقرو اليه والعام اذا خرج مخرج الجزاء اخرج

الجواب ولم يزد عليه او لم يستقل بنفسه يختص بسببه

وان زاد على قدر الجواب فعندنا لا يختص بالباب ويصير مبتدأ

حتى يلحق الزيادة خلافا للبعض وقيل الكلام المذكور للمدح او

الذم لا عموم له وعندنا هذا فاسد وفيه الجمع المضاف الى

الجماعة حكمه حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد وعندنا

يقضى معايلة الاحاد بالاحاد حتى اذا قال لامرئيه اذا

ولما ولدن فانما طالتان فولدت كل واحدة منهما

ولداً طئفاً وقيل الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده <sup>النهي</sup>

عن الشئ يكون امراً بضد وعندنا الامر بالشئ يقتضي

كرهية ضده والنهي عن الشئ يقتضي ان يكون ضده <sup>في</sup>

معنى حسنة واجبة وفائدة هذا الاصل ان الحرمان

يكن مقصوداً بالامر لم يعتبر الامر من حيث يفوت فاذا لم

لغوته كان مكروهاً كالامر بالقيام من غير ان المقصود قضاء

حتى اذا تعد ثراً قام لا يقصد صلوته بنفس القعود لكنه

يكرو وهذا قبل ما ان الحرم لما نهى عن ليس الخط كان من

النسبة ليس الا زار وتردء وقال . . . ان من

سجد علي مكان نجس لم تقصد صاوبه لانه غير مقصود

بالنهي وانما لما موز به فعل السجود علي مكان طاهر فاذا

اعاد علي مكان طاهر جاز عند وقالوا الساجد علي <sup>النجس</sup>

بمنزلة الحامل لهو الطهر عن الحمل النجاسة فرض دائم

فبصرفه منقولا للفرض كافي الصوم <sup>عين</sup> المشرعات علي تو

<sup>وهي</sup> غنيمته وهي اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالعوارض

اربعة انواع فريضة وهي بالاحتمال زيادة ولا ينقص

ثبت بدليل شبهته فيه كالإيمان والاركان الاربعة

وحكمه الزور علما وتضديعا بالقلب وعمل بالبدن

حتى يكفر جاحدا ويفسق تاركة بلا عذر وواجب وهما

ثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاضحية

وحكمه الزور علما لعلمه على اليقين حتى لا يكفر جاحدا

ويفسق تاركة اذا استخف باجبار الاحاد فاما ما

فلا وسنة وهي الطريقة السلوكية في الدين وحكمها

ان يخطئ المرء باقامتها من غير افراض ولا وجوب

الا ان السنة تقع على زينة النبي عليه السلام <sup>عنه</sup>

وقال <sup>في</sup> مطلقها ضمنية النبي عليه السلام

وهي نوعان سنة الهدى وتاركها يستوجب اساءة

الجماعة والاذان والاقامة وزوايد تاركها لا ينسب

اساءة كسيرة النبي عليه السلام في لباسه وقيامه و

قعوده وفعل وهو ملاب المرء على قوله ولا يعاقب على

تركه والزايد على الركعتين للمسافر فضل لهذا وقال <sup>٤</sup>



كما شرع النقل على الوطئ وعيب ان يبقى كذلك قليلا

ان ما اداء وجباية ولا سبيل اليه الا بالزام الباقي

وهو كالنذر صار لله تسمية لا فعلا ثم وجب لصيانته

ابتداء الفعل فلان يجب لصيانة ابتداء الفعل بمانه

اولى ونحو صلتهم هي اربعة انواع نوعان من الحقيقة

اخذها الحق من الاخر ونوعان من المجاز ائخذها اثم

من الاخر اما الحق نوعي الحقيقة فما استينح مع قيام الحرم

وقيام حكمه جميعا كما لمكن على اجراء كلمة الكفر وانما

في

في رمضان وأتلافه مال الغني وفرك الظالمين على نفسه

الأمر المعروف وجنابه على الأحرار وتناول المضطرب<sup>الغني</sup> ما أن

يحكمه أن الأخذ بالترمية أولى حتى لو صدر كان شهيدا

والثاني ما سيج له مع قيام السبب لكن الحكمة تراجعي عنه

كالمسافر وحتمه أن الأخذ بالترمية أولى إكمال سببه و  
رشد له الفطره

لترد في الرخصة فالترمية تدرى معنى الرخصة<sup>ح</sup> من

إلا أن تضعفه الصور وأما التمر في الحبان فما وضع عنا

من الأصر والاعتلال قسمي ذلك رخصته مجاز<sup>صل</sup> إلا أن

لم يبق مشروعاً والنوع الرابع ما استقطب العبارة مع كونه

مشروعاً في الجملة كقصر الصلوة في السفر وسقوط حرمة الخمر

والتي في حق المضطرب والمكروه وسقوط غسل الرجل في

مدة المسح . . . الامر والنهي باقاهما الطلب <sup>احكام</sup> الا

الشريعة ولها اسباب تصانف اليها من حدود العالم

والوقت ومالك المال وايام شهر رمضان والوا <sup>س</sup>

الذي بمجونه ويلى عليه والبيت والارض النامية <sup>لخارج</sup> بما

تحقيقاً وتعديراً والصلوة وتعلق البقاء المقدور <sup>ط</sup> بالتي

للإيمان والصلوة والزكاة والصوم وصدقة الفطر

والحج والعشر والحزج والطهارة والمعاملات وأسباب

العقوبات والحدود والكفارات ما نسبت إليه من قتل

وزنا وسرقة وامرأين الربين الخطر والاباحة كالقتل خطأ

والإفطار عمد في رمضان وإنما يعرف السبب بنية

الحكم البدن وتعلقه به <sup>التي</sup> إضافة إلى الشرح مجازاً <sup>أن الأصل في إضافة</sup>

الشيء إلى الشيء أن

يكون بينهما وانتمام

كصدقة الفطر وحجة الإسلام أقساماً

هذه السنة الأقسام التي سبق ذكرها فأتية في السنة و

الباب لبيان ما يختص به السفن وفلكها زجراً

الاول في كيفية الاتصال بتأمر رسول الله صلى الله عليه

وسلم في هذا ايمان يكون كاملاً كالتواتر وهو الخبز الذي

نواه قوم لا يحصى عددهم ولا يثوبهم نواطئهم على

الكذب ويدوم هذا الخد فيكون آخره كاوله واوله

كآخره واوسطه كطرفيه كقتل القرين والصلوة

للمؤمن وانما يجب علم اليقين كالمعاني علمها ضروري

يكون اتصال فيه شبهة صورية كالمشهور وهو

من

من الاجاب في الاصل ثم اشرحني بنقله فوام لا يتوهم <sup>طوبى</sup> <sup>وا</sup>

على الكذب وم القرن الثاني ومن بعدهم وانه يوجب طمانية

او يكون اتصالا فيه شبهة سورة ومعني كنه الواحد وهو

على خبر روية الواحد واثان فساعد الاعبرة للعدد روية

بعد ان يكون دون المستثور والمتواتر وانه يوجب العمل

دون علم اليقين بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول

وقبل العمل الاجتناع بالعلم بالنص فلا يوجب العمل او يوجب العلم

لاستقاء الاثر او البشوت للزود والراوي ان عرف <sup>لفقه</sup>

والتقدم في الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعقاد له كان

مخلافاً لما لا بد حديثه حجة نكرية القياس وان عرفت بالعدالة والضبط والسير

بذلك ما لا بد كائن في الهدى وان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه

لم يترك الا بالضرورة وكحديث المصريات وان كان مجهولاً لم يعر

الا بحديث او حديثين كوابصة بن معبد فان روي عنه

السلف واختلفوا فيه او سكتوا عن الطعن صار كالمعروف

وان لم يظهر من السلف الا الرد كان مستثنى فلا يقبل وان

لم يظهر هذا في السلف فلم يقابل يروي ولا قبول يجوز العمل به

ولا يجب وأما جعل الخرجة بشوائط في الراوي وهي أربعة

العقل وهو نور في بدن الادي بضوي به طريق ببدا

به من حيث ينتهي اليه درك الخواص فيبدا المطلوب للقلب

فبذلك القلب تامه والشرط الكامل منه وهو عقل البالغ

دون القاصر منه وهو عقل الصبي والضبط وهو سماع

الكلام كما يحسن سماعه ثم فهمه بمعناه الذي اراد به ثم <sup>تحفظه</sup>

بذلك المحمود به له ثم الثبات عليه بمحافظه حدوده

ومراقبته هذا كونه على اساءة الظن بنفسه الي حين اذائه



والعدل وهو الاستقامة والمعتبر هناك المأثور هو حمان

حجة الدين والعقل على طريق الهوى والشهوة حتى إذا ارتكب

كبيرة أو أمر على صغيرة سقطت عدالته دون القاصر وهو

ما ثبت بظاهر الإسلام واعتدال العقل والإسلام وهو

التصديق والاقتراب بالله تعالى كما هو باسمائه وصفاته و

حكما ذكرنا قول الحكماء وشرايعه والشرط فيه البيان اجمالاً وهذا

لا يقبل خبر الكافر والفاسق والصبي والمعتوه والذي أشدبت

الظاهر غفلته والثاني في انقطاع وهو نوعان ظاهر وباطن أما

بالمعنى

قالوا من الاخبار وهو ان كان من الصحابي فقبول الجميع

ومن القرن الثاني والثالث كذلك عندنا وارسال من دون

هؤلاء كذلك عند الكرخي فلا بن ابان والذي ارسل من

وجه صحت وجه مقبول عند العامة واما الباطن فكانت والسند من

37

لنقصان في الناقل فهو على ما ذكرنا وان كان بالعرض بان الكنا من فبرار كافر  
والفاسق وغيرهما

او السنة المعروفة او الحادثة المشهورة او عرض عنه الا  
أيضا

من الصدر الاول كان مردودا منقطعاً والثالث في بيان

بجل الخبر الذي جعل الخبر فيه حجة فان كان من حقوق الله تعالى

فكون خبر الواحد فيه حجة خلافا للكرخي في التقييدات

وان كان من حقوق العباد مما فيه الزام محض بشرطية سائر

شرايط الاخبار مع العدد ولفظة الشهادة والولاء وان

كان لا الزام فيه اصلا شئت باخبار الواحد بشرط التميز <sup>ن</sup>

العدالة وان كان فيه الزام من وجه دون وجه بشرط

فيه احد شرطى الشهادة عند ٤ والرابع في

بيان نفسي الخسر وهو اربعة اقسام قسم محيط العلم بصدقه

كخبر الرسول وقسم محيط العلم بكذبه كدعوى فرعون <sup>به</sup> الزور

وقسرت حملها على السواء كخبر الفاسق وقسمت في الخلد احكامها

على الاخر كخبر العدل المستجمع للشرائط ولهذا النوع اطراف <sup>ثلاثة</sup>

ضرب السماع وذلك اما يكون عزمية وهو ما يكون من جنس

الاسماع بان تقراء على المحدث او يقرأ عليك او يكتب اليك كتابا

على سر الكتب ويذكر فيه حد شني لان عن فلان الى اخبر

ثم يقول فيه اذ ابلغتك كتابي هذا وفهمته فحدثت به عني

فصد من الغائب كل الخطاب وكذلك الرساله على هذا الوجه

فيكونان حجتين اذ اشتبا بالجهة او يكون رخصه وهو الذي

لا اسمع فيه كالإجازة فللناطقة والمجازلة أكان علمان

يصح الإجازة والأفلا وطرف الحفظ والغربة فيه أن يحفظ

السموع من وقت السماع إلى وقت الأداء والرخصة أن يعقد

الكتاب فان نظرفيه وتذكر يكون حجة والأفلا غدة

وطرف الأداء والغربة فيه ان يودي على الوجه الذي

سمع بلفظه ومعناه والرخصة ان ينقله بمعناه فان كان

محكما لا يحتمل ندين يجوز نقله بالعقول من له بصرفي وجوه اللغة

وايكون ظاهر لا يحتمل غير فلا يجوز نقله بالمعنى الالفقيه

المجند

المجيد وما كان من جوامع الكلام والمستعمل والمشارك

أو الجمل لا يجوز نقله بالمعنى لكل والروى عنه إذا ذكر الرواية أو المتشابهة

أو كل خلافه بعد الرواية مما هو خلاف بيقين سقط

العمل به وإن كان قبل الرواية أو لم يعرف تاريخه لم يكن

جرحاً وتعيين الراوي بعض محتمل أنه لا يمنع العاربه <sup>متناع</sup> والآ

عن العمل به مثل العمل بخلافه وعمل الصحابي بخلافه <sup>حب</sup> يوجب

الطعن إذا كان الحديث ظاهر الاحتجاج الخفاء عليهم والمحقق

المبهم من أئمة الحديث لا يخرج الرواي إلا إذا وقع منه خطأ

بما هو جرح متفق عليه ممن اشتبهوا بالصحة دون التعبد

حتى لا يميل الطعن بالتدليس والتليس والارسال وركض

الدابة والمزاح وحدانته والسن وعدم الاعتقاد بالروا<sup>ة</sup>

واستكثار مسائل الفقه وقد دفع المعارضين<sup>ا</sup>

فيما بيننا لجم لنا في لبد من بيانه فركن المعارضة نقابل

للمجتنبين على سواء لا مزية لاحدهما في حكمين متضادين

وشبه طها اتحاد الحيل والوقت مع قضاء الحكم وحكمها

بين الإيتين المصير واليسنتها وبين البسيتين المصير إلى اقوال

الحصاية

الشهادة أو القياس وعند العزيم يجب تقرير الأصل كما في سور

المحارمات تعارض الدلائل وجب تقرير الأصل فقبل ان الماء عور

فان في الأصل فلا ينبغي وما ينز به الحدث للعارض كونه

فم التيمم اليه سمي مشكلا لهذا لان يعني به الجميل واما اذا وقع  
شور المحارم

العارض بين القياسين فام يسقطا بالعارض ليجب العمل بالجل

بل لعمل المجتهد بايماء شاء بشهادة قلبه والتخلص عن المعارضة

اما ان يكون من قبل الحجية بان لم يعتد او من قبل الحكم بان

يكون احدهما حكم الدنيا والاخرة العقبى كاني اليمين في سورة



البقرة والمائدة او من قبل الحال ابن محجل احدهما علاج الله ولا

على حالة كما في قوله فتحى بطهرن بالتحفيف والعسديدو

من قبل اختلاف الزمان صريحاً كقوله تعالى واوقات الاحياء

اجلهم ان يضع حملهم نزلت بعد التخي في سورة البقرة والذ

يتوبون منكم اودالة كالخطر والبيع والمثبت اولى من الناء

عند الكرخي وعند ابن يتعارضان والاصل فيه ان النفي انكا

من جنس ما يعرف بدليله او كان مما يشبهه حاله لكن عرفت

فالنع

اذنا او اوى اعتمد دليل المعرفة كان مثل الاثبات والافلا

في حديث بريدة وهو ما روي انما اعتقت وزوجها عبد

ما لا يعرف الا بظاهر الحال فلم يعارض الاثبات وهو ما

انما اعتقت وزوجها حرو في حديث ميمونة وهو ما روي

انه عليه السلام تزوجها وهو محرم ما يثبت ويعرف بدليله

وهو هيئة الحرم فعارض الاثبات وهو ما روي انه عليه

السلام تزوجها وهو حلال وجعل رواية ابن عباس اولى

من رواية يزيد بن الاصم لانه لا يعدله في الضبط والافتقار

وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله

والحرمة فوق التعارض بين الخبرين فوجب العمل بالإسناد <sup>الرجح</sup>

لا يقع بفضل عدد الرواة وبالذكورة والحريه واذا اكلن في احد

الخبرين زياده فاكفان الراوي واحدا يوجد بالمثبت للزياده

كما في الخبر المروي في التحالف واذا اختلف الراوي فيجعل <sup>كالخبرين</sup>

ويعامهما كما هو مذهبنا في ان المطلق لا يحمل على المقيد <sup>حكيم</sup>

وهذا الوجه يحمل انبيان وهو اما ان يكون بيان

تقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز او الخصوص او

بيان تفسر كيان الحمل والمشارك بينهما يصحان موصولا  
ومنفكلا

ومفصولان وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان الجمل والمشارك

المفصولا أو بيان تفسير كالتعليق بالشرط والاستثناء

يصح ذلك مفصولا فقط واختلف في حضور العموم فعندنا

لا يقع من أخيا وعند <sup>على</sup> يجوز ذلك وهذا سائر

ان العموم مثل الحضور عندنا في ايجاد الحكم وتعد الحضور

لا يبقى القطع كان تغيرا من القطع الى الاحتمال فتعبد

بشرط الهمل وعندنا ليس بتغيير بل هو تقدير للظنة <sup>قص</sup>

بأنه موصوفة وبيان بقرة بني اسرائيل من قبيل <sup>تقدير</sup>

فكان شفا فيهم المطلق لا من قبيل تخصيص العام ولا اهل لم يتناول الامن  
مستثناه

لان الله خص بقوله تعالى انه ليس من اهلك وقوله تعالى انكم

وما تعبدون من دون الله لم يتناول عيسى عليه السلام

لان الله خص بقوله تعالى ان الذين سبقت لهم منا الحينه

والاستثناء يمنع النكاح بحده بعد المني فيجعل نكاحا

السناء بالباقي بعد وعند يمنع الحكم بطريق المعارة  
بذنه

لاجتمع اهل اللغة على ان الاستثناء من التقييدات من

الاثبات نفى وان قوله لا اله الا الله للتوحيد ومعناه  
الف

والا ثبات فلو كان يتكلم بالباقي لكان نفي الغيرة لا اثباتا

له. لنا قوله تعالى فليث فيهم الف سنة الاخص بن عامما

ومسوط الحكر وطرو المعرفه في ايجاب يكون لا في الاخبار

ولان اهل اللغذ قالوا الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي

بعد الاستثناء فنقول انه تكم بالباقي بوصفه واثبات

نحو: ما به هو نوعان منصل وهو الاصل ومنفصل

من استخراجه من القدر ويجعل متبدا قال الله

في فانيه بعد وفي الا رب العالمين اي لكن رب العالمين

والاستثناء متى يتحقق كلمات معطوفة بعضها على بعض

ينصرف إلى الجميع كالشروط عند التامع <sup>على</sup> وعند التامع

بخلاف الشرط لأنه مبدئياً وبيان ضرورة وهو نوع بيان

يقع بالموضع له وهو ما يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى

وورثه أبواه فلامه التثنية أثبت بدلالة حال الكلام

كسكوت صاحب الشرع عند امره بجاهه عن الغير أثبت

ضرورة دفع القدر كسكوت المولى بين راي <sup>ببيع</sup> عبده

ويشترى أو ثبت ضرورة كثرة الكلام كقوله له علي ما <sup>هو</sup> يهوى

فخلا

بإعلامت قوله له على ما به وثوب أو بيان تبديل وهو

النسخ وهو بيان لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوماً <sup>الله</sup> عند

تعالى إلا أنه أطلقه فصارت أحواله البقاء في حق البشر فكان

تبديلاً في حقنا بآياتنا محضاً في حق صاحب الشرع وهو جليل

عندنا بالنسخ خلافاً لليهود لعنهم الله تعالى ومحل حكم

يحمل الوجود والعدم في نفسه ولم يلتحق به ما ساقى <sup>النسخ</sup>

من توقيت أو ما يثبت فضاء أو دلالة وشرط التمكن

من عقد القلب عند نادون التمكن من الفعل خلافاً <sup>للجواز</sup>



لما ان حكمه بيان المدة لعل الغلب عندها اصلا ولعل التبع

تبعها وعندهم هو بيان مدت العمل بالبدن والقيام

لا يصح فاسيحا وكذا الاجماع عند الجمهور وانما يجوز <sup>المنسوخ</sup>

بالكتاب والسنة متفقا ومختلفا خلافا <sup>المختلف</sup>

والممنوخ انواع ثلاثة والحكم جميعا والحكم دون النلا

والتلاوة دون الحكم ومنسوخ وصفت في الحكم وذلك مثل

الزيادة على الضمان ما نسخ عندنا وعند <sup>المنسوخ</sup>

وبيان حتى اثبت زيادة النفي على الجحد بخبر الواحد وزيادة <sup>قيد</sup>

الإيمان في كفاية الإيمان والظاهر بالقياس أفعال النبي عليه <sup>فصل</sup>

السلام سوى الدلالة أربعة أقسام مباح ومستحب وموجب

ومرض والصحيح عندنا أن ما علمنا من أفعاله صلى الله عليه وسلم

واقعا على جهة يقينية وفيه في ابتداءه على تلك الجهة ومعلوم

على إجماعه فعله فلما فعله على أدنى منازل أفعاله وهو <sup>ح</sup>الإبارة

والوحي نوعان ظاهر وباطن فالظاهر ما ثبت لمبدأ الملك <sup>ث</sup>فوق

في سمعه بعد علمه بل يبلغ بآية قاطعة وهو الذي أنزل عليه

بلسان الوحي الإلهي أو ثبت عنده بإشارة الملك من غير بيان

بالكلام أو يدعى تعجبهم بالاشبهه بالهام من الله تعالى <sup>بإلهام</sup>

أو ابن من عند والباطن ما ينال بالاجتهاد بالتأمل في <sup>حكم</sup> الآ

للمضوية فإني بعضهم أن يكون هذا من خطه عليه السلام

وعندنا هو ما مورب بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه ثم العمل بالبر

بعد انقضاء مدة الانتظار إلا أنه عليه السلام معصوم <sup>عليه السلام</sup>

عن الغرار على الخطاء بخلاف ما تكون من غيره من البيا

بالرأي وهذا كالإلهام فإنه حجة قاطعة في حقه وإن لم

ن

قصر الله

ليكون في حق غيره بهذه الصفة وشرايع من قبلنا تلزمنا إذا

أو

في سبيله من غير انكار على انه شريعة الرسول لنا تقليد

الصحابي به واجبتك به القياس لاحتمال السماع وقال

الكنج لا يجب تقليده الا في ما لا يدرك بالقياس وقال

لا يقلد احد منهم وقد اتفق عمل اصحابنا بالتقليد فيما لا <sup>يعمل</sup>

بالقياس كما في اقل الحيف وشراء ما يباع مما يباع واختلف عملهم

في غير ما في اعلام قد يداس المال والاجير المشترك وهذا

الاختلاف في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم ومن

غير ان يشيت ان ذلك بلغ غير قابله فسكت مسالمه اما

تَشْرِيحُ التَّاجِي فَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ فِتْوَاهُ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ كَصَرِيحِهِ كَادَ

مُتْلِهِمْ عِنْدَ الْبَعْضِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهُوَ رَكْنُ الْأَجْمَاعِ وَنَحْوُ

غَرِيْبَةٍ وَهُوَ التَّكَلُّمُ مِنْهُمْ بِمَا يُوْجِبُ الْإِتِّفَاقَ أَوْ شَرَوْعَهُمْ فِي الْفِعْلِ

أَكْثَرُ مِنْ بَابِهِ وَرِخْصَتُهُ وَهُوَ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَوْ يَفْعَلَ الْبَعْضُ

دُونَ الْبَعْضِ وَفِيهِ خِلَافٌ ۚ وَأَهْلُ الْأَجْمَاعِ مَنْ كَانَ

مُجْتَمِعًا لَا يَمْلِكُ اسْتِغْنَى فَيُفِيدُ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَلَيْسَ فِيهِ هَوًى

وَلَا نِسْقَ وَكَوْنُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ مِنَ الْعِزَّةِ لَا يَشْتَرِطُ وَكَذَا

أَهْلُ الْبُيُوتِ وَالْأَنْفَرَاءُ الْعَصْرُ قَبْلَ اسْتِشْرَاطِ الْأَجْمَاعِ الْآخِرِ

عَدَمُ

عند الاختلاف السابق عندهم في الجملة وليس كذلك

في العجم والشرط اجتماع الكل وخلاف الواحد مانع كخلا

الاكثر وحكمه في الاصل ان يثبت المراد به شرعا على سبيل

البقين والداعي فذكرين من اخبار الاحاد والقبايين اذا

تثقل اليه اجماع السلف باجماع كل عصر على فصله كان كثقل

الحديث المتواتر واذا تثقل اليه بالافراد كان كثقل السنة

بالاحاد ثم هو على مراتب لا قوي اجماع الصحابة لضافاته

مثل الآية والخبر المتواتر ثم الذي يقهر البعض وسكت البا

ثم اجماع من بعد علم على حكم يظهر فيه خلاف ما من سبقهم

ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالفت والامة اذا

اختلفوا على اقوال كان اجماعهم على ان ما عداها باطل

وقبل هذا في الصحابة خاصة . . . القياس في اللغة

التقدير وفي الشرع تقدير الفرع بالاصل في الحكم والعلة

وانه حجة فصل وعقلا اما النفا فعوله تعالى فاعتبرا

يا اولي الابصار وحديث معاذ معروف وانما المعقول

فهو ان الاعتبار واجب وهو التامل فيما احاط من قبلنا

من

من السكينة باسياب قلعت عنهم لتكف عنهم احراز عن

مشقة من خبزهم ولدت التامل في جفان القدر الاستعارة غيرها

لحظة  
لها سائر والقياس نظير وبيان في قوله عليه السلام الحنطة بال

سلا  
في مع الحنطة بالحنطة والحنطة مكمل قوله بجنبه وقوله

مس على الماسق والاحوال شروط الامر لا يجاب والبيع اي بيعوا بهذا الوصف

فبصرف الامر الى الحال التي هي شرط واد بالمثل القدر بدل

ما ذكر في حديثنا اخر كذا يكمل واد بالفضل القدر على القدر

وضار حكم الفض وجوب التسوية بسبب ما في القدر ثم الحرمة



بناء على التواتر حكماً لا مراً هذا حكم النقص والادعى اليه

ل  
القدر والجنس لان ايجاب التسوية في القدر بين هذه الآ

لا  
يقتضي ان يكون امثالا متساوية ولن يكون كذلك بالقد

والجنس لان المماثلة تقوم بالصورة والمعنى وذلك بالقد

لا  
وسقطت قيمة الجودة بالنقص هذا حكم النقص ووج

وغيره امثالا متساوية فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا

خاليا عن العوض في عقد البيع مثل حكم النقص بلا تفاوت في

اثباته على ضربين الاعتبار وهو نفس الثلاث فان الله تعالى

قال هو الذي يخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم

أول الحشر فالأخراج من الديار عقوبة كالقتل والكفر <sup>بصلح</sup>

داعيا اليه وأول الحشر يدل على تكرار العقوبة ثم دعانا إلى هذه العقوبة

الاعتبار بالتأمل في معاني النص للعلم به فيما لا يفرض <sup>كذلك</sup>

أما بشأنا والأصول الأصل معلولة إلا أنه لا بد في ذلك من <sup>لها</sup> كذا

التميز ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل على أنه للحال شاهد ثم <sup>نرى</sup>

التميز تفسير لغة وشريعة كما ذكرنا وشرط وركب وحكم

ودفع فشرطه أن لا يكون الأصل مخصوصا بحكمة بنص <sup>فيه</sup> أخذ

كشهادة خزيمة وحده وان لا يكون معه غيره من القوم

كبقاء الصوم مع الاكل والشرب سبيل وان يتعدى الحكم

الشريعة الثابت بالنص بعينه الى فرع هو فطره ولا تضيق به فلا

يستقيم الغلب لا ثبات الزنا للواطة لانه ليس بحكم شرعي

احصه ظاهر الذي لكونه تعيد الجريمة المتناهية بالكلية

في الاصل الى اطلاقها في الفرع عن الغاية ولا تعدية

الحكم من الناسي في الفطر الى المكر والخاطي لان عذرهما

عذره ولا لشرط الايمان في رتبة كفارة اليمين والطهار

لانه

لأنه ملحق به إلى ما فهمه نفس بتغييره والشق الرابع

من يقي حكم النفس بعد التعليل على ما كان قبله وإنما <sup>خصصا</sup>

التعليل من قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام إلا

سواء نسيوا ولا تستغناء حالة الشاوي دل على عموم صحت

في الأحوال ولن يثبت ذلك في الكثير فصار التغيير <sup>بالنفس</sup>

مصاحبا للتعليل لأنه وإنما سقط حتى الفقير في الصورة <sup>بالنفس</sup>

بالتعليل لأنه تعالى وعد ذاق الفقر ثم أوجبه ما لا يسمي <sup>علي</sup>

الأغنياء لنفسه ثم لم يبحاز الواعدين من ذلك <sup>لك</sup> التسمي

لا يَحْتَمِلُهُ فَلَإِنْ أَذْنًا مَالًا شَدَّالَ وَرَكْنَهُ مَا حَصَلَ عَلَامَتِي

حُكْمُ النَّصِّ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ النَّصُّ وَجَعَلَ الْفَرْعَ نَظِيرًا لَهُ لَوْحِي

فِيهِ وَهُوَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَزَوْعًا وَاسْمًا لِحُلِيٍّ وَنَفْسًا

وَحُكْمًا وَفَرْدًا وَعَدَدًا وَيَجُوزُ فِي النَّصِّ وَغَيْرِهِ إِذَا كَانَ نَائِيَةً

وَدَلَالَةً كَوْنِ الْوَصْفِ خَلَّةً صِلَاحَهُ وَعَدَالَتُهُ بِظُهُورِ اثَرِهِ

فِي جَنْسِ الْحُكْمِ الْمَعْلُولِ بِهِ وَنَعْنِي بِصِلَاحِ الْوَصْفِ مِلَائِمَتَهُ

وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُوَافَقَةِ الْعِلَلِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِ السَّنَنِ كَسْتَلِيلِهَا بِالضَّرْفِ فِي دَلَالَةِ

الْمَنَاقِمِ

ليصل اليه من العجز فانه مؤثر ما اثر الطواف لما

يصل به من العجز و قد روي الاطراف وجودا و عدما <sup>حوا</sup>

فقط لان الوجود قد يكون اتفاقا و بامثله التعليل بالنفي

لان استقصاء العدم لا يمنع الوجود من وجه آخر فوا

في الكلاخ بشهادة النسل مع الرجال انه <sup>ليس بما</sup>

الا ان يكون السبب معينا كقول : في ولد الغضب انه لم يلمن

انه يغضب <sup>و</sup> عن الاحتجاج باستصحاب الحال <sup>الثبت</sup>

ليس عيب و ذلك في كل كم عرف و هو به بامثله ثم وضع

الشك في زواله كان استصحاب حبل الطعل في ذلك الوجه

موجب عند السامع ٢ وعندنا لا يكون حجة موجبة ٢

لكنها دافعة حتى قلنا في الشفص اذا سمع في الدار وطلب الشئ

الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده ان القول <sup>له</sup>

ولا يجب الشفعة الا بينة وقال ٢ يجب بغير

بينة ٢ والاحتجاج بتعارض الاشياء كقول ٢ في

ومنها ما لا تدخل المرافق اذ من الغايات ما يدخل فلا يدخل بالسك

وهذا هو بغير دليل والاحتجاج بما لا يستقبل الا بوجه

يقع

يقولهم الفرق كقولهم في من الذكر انه من الفرج كان

معدا كما اذا مسه وهو يبول والاحتجاج بالوصف المختلف

فيه كقولهم في الكتابة الحادثة انه عقد لا يمنع من التغير

فكان فاسدا كالكتابة بالخنز والاحتجاج بما لا يتكفى في بيانه

يقولهم الثلث ناقص العدد عن السبعة فلا يثابره

الصلوة كما دون الآية والاحتجاج بـ لا دليل وجمله ما <sup>يعمل له</sup>

اربعة اشياء الموجب وصفه وانباط الشوط ووصفه وانبا

الحكم ووصفه كالخسبة لحرمه النساء ووصفه الصوم في زكوة



الانعام والشهود في النكاح وشروط العقد والقول المذكور

فيها والشراء وصفة الوز والراج نعدية حكم الفصل

ما لا نفع فيه ليثبت فيه بغالب الرأي فالتعدية تحكم

لازم عندنا جازع عند لأنه يجوز التعليل بالعلة

القاصرة كالتعليل بالثمنية والتعليل للاقسام الثلاثة

الاول ولغيرها باطل فلم يبق الا الرابع والاستحسان

يكون بالاثرو والاجماع والضرورة والقياس والقياس

كالسلم

وظاهر الاول في وظائف سبعة الطير والمصاريت

منها

علمنا بها قد متنا على القياس الاستحسان الذي

هو القياس الخفي اذا قوي اثره وقد صفا القياس بضمه ونحوه في سادس

اثره الباطن علم الاستحسان الذي هو اثره وخفي فساد

كالآية التي اية السجود في صلوة فانه يركع بها قياسا في

الاستحسان لا يخرج به من الاستحسان القياس الخفي بفتح تعدية

الي غير مجزاة الاقسام الاخر الا ترى الاختلاف في الثمن

قبل قبض البنية لا يوجب يمين تباع قياسا ويوجه استحسنا

وهذا حكم تعدى الى الوارثين او الاجارة فاما بعد القبض

فلم يجب بمان البايغ الا بالانفاق لم يصح تعديته بغير شرط

الاجتهاد ان يجوي علم الكتاب بمعانيه ووجوهه <sup>التي</sup>

قلنا وعلم السنة بطرقها وان يعرف وجوه القياس

فحكمه الإصالة بغالب الراي ولهذا قلنا ان المجتهد

يخطئ ويصيب <sup>بمسعود</sup> والخ في موضع الخلاف واحد <sup>ابن</sup>

في المفوضة وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب <sup>والخ</sup> في

موضع الخلاف متعدد وهذا الاختلاف في المقتضيات

دون العقليات ثم المجتهد اذا اخطأ كان مخطئا ابتداء

وانها

وانتهاء عند البعض والخيار انه مصيب ابتداءً ومختلئاً

ولهذا قلنا لا يجوز تخصيص بالعلة لانه يودي الى انقضاء

كل مجتهد خلافاً للبعض وذلك ان يقول كانت علي ثوب

ذلك لکنه لم يجمع مع قيامها لما منع وضار خصوصاً بالعلة

بهذا الدليل وعندنا عدم الحكم بقاء على عدم العلة و

بيان ذلك في البصائم اذا صب الماء في حلقه ان يفسد الصوم

لفوائت ركنه ويلزم عليه الناسي من اجاز خصوص الجبل

قال اشنع حكم هذا التعليل فهو لما منع وهو لا يشترط

الحكم لعدم العلة لأن فعل الناسي يؤول إلى صلح

الشرع فسقط عنه معنى الجنابة وبقي الصوم لبقاء ركته

لإلزامه قناتين ركته وبني على هذا تقسيم الموانع وبني

موانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ومانع يمنع تمام العلة

كبيع عبد الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط وما

يمنع تمام الحكم كخيار الروية ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار

الرعي ثم العلل نوعان طرؤية وموثقة وعلى كل قسم

فروب من الدفع أما الطرؤية فتوجب دفعها بالنية

القول في محال العلة وهو الرام للمعلل بتعليله كقولهم في صور ما يلزمه

بعضان انه صوف فرض فلا يهادي الاتبعين للينة فيقول

عندنا لا يصح الاتبعين للينة وانما يجوز باطلاق الينة

على انه تعين والممانعة وهي اما ان يكون في نفس الوضوء

او في صلاحه للحكم مع وجوده او في نفس الحكم او في شبيهه

الى الوضوء او فساد الوضع كتعليله لا محاب الفرق باسلام

احد الزوجين والمناقضة كقول في الوضوء

والتيتم انها طهارتان فكيف افرق قائل في النية فانه يقتض

تعمد الثوب واما الوثوق فليس للسائل فيها بعد الممانعة

الا المعارضة لانها لا تعقل المناقضة وفساد الوصف

بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة والاجماع لكنه

اذا قصور مناقضة بحجة بطريق اربعة كما تقول

في الخارج من غير السبيلين انه محسوس خارج فكان حديثا

كالقول فيورده عليه ما اذا لم يسئل فنذفعه او لا بالوصف

وهو انه ليس بخارج ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة وهو

وجوب غسل ذلك الموضع فيه ما لا يوصف حجة <sup>حيث</sup> قتن

ان وجوب القطع في البدن لم اعتبار ما يكون منه لا

يشتهري وهناك لم يجب غسل ذلك الموضع فانعدم الحكم لعدم

العلو ونور وعليه صاحب الحجج السليمة قد دفعه بالبرهان

انه حدث موجب للتظهير بعد خروج الوقت وبالفرض

فان عرضنا التسوية بين الدر والبول وذلك حدث

فاد الزفر ارفع القيام الوقت فكذلك اوما المعارفة

فموانع معارفة فيها ما قضاه وهي القلب وهو نوعان

اذا كان القلب العلة بعكس الحكم عليه كقولهم ان الكفار <sup>حسن</sup>



يُجْلِدُ بَعْضُهُمْ مِائَةَ فَجْرَةٍ شَيْئًا كَالشَّكْلِ فِي قَوْلِ السُّلُوكِ

يُجْلِدُ كُلُّهُمْ مِائَةَ شَيْءٍ وَالْمُخَلَّصُ مِنْهُ أَنْ يَخْرُجَ الْكَلَامُ مَخْرَجًا

لَا يَرْجِعُ

الْأَسْتَدْلَالُ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ دَلِيلًا عَلَى شَيْءٍ بِكَ

الشَّيْءُ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَيْهِ وَالثَّانِي قَلْبُ الْوَصْفِ شَاهِدًا

عَلَى الْخَصْمِ عِدَالَتُكَ شَاهِدًا لَكَ كَقَوْلِهِمْ صَوْرٌ مِنْهُ أَنْ

أَنْ يَكُونَ

صَوْرٌ فَرُضَ فَلَا يَبْدَأُ الْإِتِّعَانِ النِّبْتَةُ كَصُورٍ أَيْضًا فَعَلْنَا

لَمَّا كَانَ فَرُضًا اسْتَعْنَى عَنْ تَعْيِينِ النِّبْتَةِ بِهَدِّ تَعْيِينِهِ كَصُورٍ

الْفَضْلُ الْكُنْهَ أَمَّا تَعْيِينُ بِالسُّوْعِ وَهَذَا تَعْيِينُ قَبْلَهُ وَقَدْ تَقَلَّبَ

نَعِيدُ

العلم من وجه آخر وهو ضعف كقولهم هذه عبادة

لأعني في طاعة فلا يلزم بالشروع كالوضوء فيقال هم

كالوضوء فيقال هم لما كان كذلك هو واجب يستوي به

النذر والشروع وسمى هذا عكسا والثاني المعارضة الخ

وهي نوعان المعارضة في حكم الفرع وهو صحيح سواء عارضه

بضد ذلك الحكم فلا يلازم زيادة أو زيادة في تفسير أو تغيير وفيه

نفي لما يشبه الأول أو إثبات لما ينفيه الأول لكن تحت

معارضة الأول أو في حكمه الأول لكن فيه نفي الأول والثاني

في علم الأصول في ذلك باطل سواء كانت الشبهة معتدلة أو لا

الفرع تجمع عليه أو تختلف فيه وكل كلام صحيح على الأصل يرد على

على سبيل المعارضة <sup>سبيل الممانعة</sup> فذكره وإذا قامت المعارضة كان  
فأذكره على

السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل أحد المتنبئين على الآخر

وهو ما احتج به الترجيح القياس بقياس آخر وكذا الحديث والكتابات

وإنما يرجح بقوة فيه وكذا صاحب الجراحات لا يرجح على صاحب

حتى يكون الدلالة جراحة واحدة وكذا الشفعان في الشفيعات <sup>بشأن</sup> الشافع <sup>بشأن</sup> الشافع  
بشأنين

متفاوتين سواء وما يقع به الترجيح <sup>بشأن</sup> الترجيح <sup>بشأن</sup> الترجيح

كما ان ارضه القياس وقوة شهادته على الحكم المشهود به كقولنا

في صور رمضان انه متعين وفي من قولهم صور فرضنا

هذه المخصوص في الصور مجزوات اتعين فقد تعدي التبا

الودائع والغصوب ونوع المبيع في البيع الفاسد وكذلك <sup>لدي</sup> هو

وبالعدم عند العدم وهو العكس واذا تعارضت بياتي <sup>جميع</sup>

كان الوجهان في الذات احق منه في الحال لان الحال قائمة

بالذات تابعة له وينتقض حق المالك في الطبخ والسبي لان

الصفة قائمة بذاتها من كل وجه والعين هالكة من وجه

للمهندس وقال الشافعي صاحب الاصل ان الفضة تابعة بالاعمال

تابعة له والرجح تغلبة الاشياء بالعمود وقلة الاوصاف

فان سبدا واذا ثبت دفع العمل بما ذكرنا كان غائبة ان لا ينقل <sup>نقل</sup> الا

وهو اما ان ينقل من عليه الى علمه اخرى لا ينقل الا في او ينقل

من حكم الى اخره بالعلم الا في او ينقل الى حكم اخر وعلة الاخر

او ينقل من علمه الى علمه اخرى لا ينقل العلم الا في او لا ينقل

العلم الا في وهذه الوجوه صحيحة الا في او ينقل العلم

مع اللعين وليس من هذا القبيل لان هذه الا في او ينقل العلم

لأنه انقلد فعلا شيئا ثم جعل ما ثبت

بالسبب الذي سبق ذكره شيا من الأحكام وما يتعلق به الأحكام

أما الأحكام فاربعة حقوق لله تعالى خالصة وحقوق العباد

خالصة وما اجتماعيه وجبة لله غالب كجحد القذف وما

اجتماعيه وجبة العباد غالب كالقصاص وحقوق الله تعالى

ثمانية أنواع عبادات خالصة كالإيمان وفروعه وهي

أنواع ثلثة أصيل ولواحق وزوائد وعقوبات كاملة كالحدود

بمقولة قاصر مثل حرمان الميراث وحقوق دائر بينهما

بالكفارات وعبادة فيها معنى الوية كصدقة الفطر وموت

فيها معنى العبادة بالعشر وموتة فيها مخطبة فونة كالخراج كقبة

قائم بنسبه كحسن القيام والمعاون وحقوق العباد كالمثلقات

والعقوبات وغيرها وهذه الحقوق ينقسم إلى أصل و

فالأيمان أصله إلا التصديق والآخر ثم صابره لا قوار وحله

أصلا مبتدأ خلفا عن التصديق في حق الحكام الدنيا ثم صار

أحد الابوين في حق الصغير خلفا عن أداءهم صلاتهم

الابوين في إثباته الاسلام وكذلك الطهارة بالعلم

لا يتيم خلف عنه ثم هذا الخلف عندنا مطلق وعند

الشافعي موقوف على كونه في الماء والراب في قول

الشافعي . . . . . وعندنا . . . . . بين الوضوء والتيمم

ويستثنى عليه مسألة إمامية التيمم للمتوضئين والخلاف

لا يثبت الإبهام فيه ودلالة وشروط عدم الأصل في الحال فيتمنع

على احتمال الوجود ليس السبب منع عدم الأصل أما إذا لم يحتمل الأصل

الوجود فلا يظن صدق في معنى الغرض والخلف على

الاستلزام ما قسمه الثاني فاربعة الأول سبب وهو اقسام



سبب حقيقي وهو ما يكون طريقا الى الحكم من غير ان يشترط

اليه وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معنى العلة لكن يشترط

بينه وبين الحكم علة لا تضاد الى السبب كدالة انسان على

مال انسان ليسوقه او يقتله فان اضيفت العلة اليه

صار تنسيق حكم العلة كسوق الدابة وقودها واليمين بالله

فما لي او بالطلاق والعاق سمي سببا مجازا ولكن له شبهة

الحقيقة حتى يبطل التحيز التعليق لا في قد لا يوجد من الشبهة

لا يبقى الا محله كالحقيقة لا يستغنى عن المحل اذا كانت محله

بغير

بطلان خلاف تعليق الطلاق بالملك في المطلقة ثلثان

ذلك الشرط في حكم العلق فصار معارضا لهذا <sup>الزيادة</sup> الشبهة

عليه والايحاب المضاد سبب للحال وهو من اقسام <sup>العلق</sup>

وسبب له شبهة العلق كما ذكرنا الثاني العلة وهو ما يشترط

فيه وجوب الحكم ابتداء وهو سبعة اقسام علة اسماء <sup>معينة</sup>

وكما في البيع المطوع للملك وعلة المما لاحكام او بمعنى كالا <sup>نحو</sup>

له من بالشرط وبما اسماء ومعنى حكما البيع ابتداء سبب

الوقت ولا يجب المضاف الى وقت ونضاف الذكوة

قبل معنى العمل وعقد الاجارة وعلة في خبر الاسباب لها

تشبه بالاسباب كسواء القريب ومرض الموت والركبة

عند <sup>الشيء</sup> <sup>الشيء</sup> <sup>الشيء</sup> وكذا كل ما هو علة العلة ووصف الاشياء

العلل كما حد وصف في العلة وعلة معنى وحكما لا اسما كما حد <sup>صف</sup>

العلل اسما وحكما لا معنى كالسفر والنوم للراحة والحدث

وليس من صفة العلة الحقيقة تقدم ما على الحكم بل <sup>واجب</sup>

اقتراحا معا لا استطاعة مع الفعل وقد مقام السبب

الداعي والدليل مقام المدعو والمدلول <sup>فذلك</sup> <sup>الاسماء</sup> <sup>الادوية</sup>

الضيق والحر كافي الاستدراك وغدا والاحتياط كافي

تحتنير الدواعي اول دفع الحرج كافي السفر والظهور والثبات

الشرط وهو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب وهو خمسة

بشرط محض وشرط هو في حكم العلق كمنزلة المظن في  
العلق به

وشق المذوق وشرطه حكم الاسباب كما اذا حل قيد

عبد فائق وشرط اسم الحكم كاول الشرطين في حكم تعليلها

كقوله لا مروت له ان دخلت هذه الدار فخذ الدار فانت طائي

في قوله كالمعالمه الخالصة كالاحسان في الزنا وانما

يعرف الشرط بصيغة كحروف الشرط أو دلالة كقولهم ضرورة

ان يربح مطلق فلنا فانه بمعنى الشرط دلالة كيقوع الوصف في

المكرة ولو وقع في المعين لما يصلح دلالة وفضل الشرط يجمع <sup>جاء</sup>

والرابع التعليلية وهي ما يعرف الوجود من غيرية تتعلق

به سبب ولا وجود كالاحسان حتى لا يضمن شهود و

اذا حصل الحال <sup>لأن</sup> العقل معتبر لا مبادئ

الاهلية وانه خلق متفقا ونافعات الاشعية وعبر <sup>للعقل</sup> <sup>الاعلى</sup>

يعنون السمع واذا جاء السمع فله العبرة دون العقل <sup>لأن</sup>

المعنى

المعقل لله عليه كوجبة لما استحقته محرمه لما استحقه

على النظم والبنات فوق العبد الشرعية يشترط بدليل المنع

فما لا تدركه العقل وقالوا لا يعذر لمن غفل في الوقف <sup>ويعلموا أنها مستوجبة</sup>

بنفس العقل

من الطلب وبركت الايمان والصبي العاقل مكلف بالان

ومن لم يبلغه الدعوة اذ لم يعتقد ايمانا ولا كفر كان من <sup>الاهل</sup>

الدار ونحن نقول في الذي لم يبلغه الدعوة انه غير مكلف

بغير العقل فاذ لم يعتقد ايمانا ولا كفر كان معذورا

والله اعلم الله تعالى بالخبرته وامهله الدرك العواقب

لم يكن معذورا وان لم تبلغه الدعوة عند الاستغرة

الاعتراف عن الاعتقاد حتى هلك واعتقد الشرك ولم تبلغه

الدعوة كان معذورا ولا يصلح ايمان الصبي العاقل عندهم

عندنا يباح وان لم يكن مكلفا به والاهلية نوعان اهلية

ربوبية وهي بناء على قيام الذمة والادعي بولادة

غير ان الربوبية متاحة للوجوب غير مقصود بنفسه فجاز ان يحل الو

لعدم حكمه فاما كان من حقوق العباد من العزم كضمان

المسقات والعرض كمن البيع ونفقة الزوجات والاد

لزمه وحكمه عظمى وأمره لم يعلبه وحقوق الله

يخضع للقول بحكمه كالغش والخراج ومتى بطل القرب

بحكمة لا يجب كالعبادات الخاصة والعكوبات وامتنية

الاداء ومعنى نوحان قاصر يقيني على القدر القاصر من العقل

٢٢

القاصر والصبي العاقل والمعنونة البالغ ويتني عليها صفة والبلاء اليانفس

الاداء وكاملة يقيني على القدر الكاملة من العقل <sup>على</sup> والبلاء الكامل

ويتني عليها وجوب الاداء وتوجه الخطاب <sup>احكام</sup>

فما كان من

مستقيمة في هذه الباب حتى الله تعالى ان كان حسنا لا



غير كالإيمان وخبر القول بحسن من الصبر عليه

الوفاء وإن كان فيما لا يحب تل عزيز كالكفر لا يحصل مقروا

هو أن ينال الأثر فيك الصلوة ونحوها يفتح الأداء من غير

لزم في هذا وما كان من غير حقوق الله تعالى إن كان

تفهم محضا كقبول الهبة والصدقة تفهم مباشرة في

مقتضى المحض كالطلاق والوصية يبطل أصله في الدائر

ببطلان ما بالبيع ونحوه بملكه برأي الولي وقال الشافعي

كل منفعة يمكن تحصيلها له مباشرة فلا بد لا يصح عنه

فيه

نبتة الاستلام والبيع وما لا يمكن تفضيله مباشرة عليه

باعت برعارة قبة الوصية واختيار أحد الأبوين والأول

المعترضة على الأصالة نوعان سماوي وهو الصغير هو

أول هؤلاء كالمجنون لكنه إذا عمق فبقدر انساب ضرباً

أصلية الاداء فسقط به ما يحمل السقوط من البائع ولم يكن الجاء هذا مع ذلك ثم

بسقط عنه فرضية الأيمان حتى إذا اداه كان فرضاً

ووضع عنه الزام الاداء وجملة الامران بوضع عنه العمد

وفيهم منته وولد من الأعمد فيه فليحرم عن الميراث

بالفعل عند انحلال الكفر والري والعنوت وسقط

بفعله كان لم يكن به كل العبادات لكنه اذا لم يمتد الحق بالزور وحده

والطهوان يريد على يور ومله وفي الصور واستغفر

الشكر في الزكوة باستغفر في الحول

الزكوة في مقام الكل والعته بعد البلوغ وهو العبي

مع العقل في كل الاحكام حتى لا يمنع صحة القول والفعل

لكنه يمتنع العهد واما ضمان ما استملك من الاموال

ولكنه شرع بمجرى الفاعل وليس به عهد وكونه صيا ومعتق لابن في عصمة  
الزكوة يعقل عمله

ويوضع عنه الخطاب بالصبي ويحذف عليه ولا يباعه عليه

والنسيان وهو لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكن إذا

كان غالباً كالمواضع والشمسية في الذبحة وسلام الماء

يكون كفواً لا يجمعان عند زانٍ حقوق العبادة والنوم

وهو عجز عن استعمال العذرة فأوجب تأخير الخطأ

ولم يمنع الوجوب وبيناً في الاختيار حتى بطلت عبارة

في الطلاق والعناق والاسلام والردة ولم يتعلق بقراءة

وكلامه وحقق في الظاهر حكم والإعلاء وهو ضرب  
من لا يفسد ولا يكون محلاً

مرض وفوة قوة تصعب القوى ولا ينزل الحجب والحرارة

فانه يظلم وهو النور حتى يظلمت عبارة الله بل أشد منه

فكان حدثا لكل حال وقد يحتمل الاستداد فيسقطه

كما في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوة عند

الشمس وباعتبار الساعات عندها وامتدادها في الضوء

فادر والرق وهو عجز حكيم شرع جزاء في الاصل لكنه في

ظلال معتبر

البقاء صار من الامور الحكيمة به يصير للراء عروضة

عالة

للملك والامتثال وهو صلب لا ينحني كالعنق الذي

هو

هو من لا ولد إلا عبا في عندهما التلازم لا التردد

المؤثر والمؤثر به من الأثر وتحرى العنق وقال

أنه إذا له الملك منجز للاستعطاء الرق وإثبات العنق

حتى يتجبه ما قلتم والرق ينافي مالكية المال المقام للملكية

التي لا يملك العبد والمكاتب التري ولا يصح منها هبة

الإسلام ولا ينافي مالكية غير المال الكساح والدور ينافي

الحياة في أهلية الكرامات كالزهد والولاية

لا ينفك عن عصية الأديم لا ينفك عن المومة والمقامة يلائم بالائتمار

والعبد فيه كالعبد وانما يؤتى في حقيقته هذا قبل العبد

والله اعلم بالصواب امان الماذون واقرباره بالعبد وذو السبق

للمهمل كذا والعلامة وفي الجور اخلاف والمرض وانه

لا ينافي اهلوية الحكم والعبارة ولكنه لما كان منسباً

والله اعلم بالصواب كان المرض من اسباب العجز فشرعت

الاعانة عليه مقدرة المكنة ولما كان الموت عليه كالأفد

سئل عن الوارث كان المرض من اسباب العجز فشرعت  
والفرع بهما فيكون

في اسباب من  
اذ كان المرض مستنداً الى الوجود في المرض

لا يتعلق به حق غريم أو ذاك فيصح في الحال كل تصرف

يحمل الفسخ كالمعينة والمعاينة ثم ينقض ان احتيج اليه وما لا

يحمل الفسخ جعل كالمعلق بالنزول على الأثر أو اذا وقع على

حق غريم أو ذاك شج لا يقع عناق الراهن حيث ينقذ

لأن حق المهرن في يد دون الرقبة والحض والنفس

لا بعدد ما ان اهلته لكن الطهارة للصلاة وشروط

نوبت الشروط في الاداء وقد جعلت الطهارة عنهما

شرطا لصحة الصور الأصل بخلاف القياس فلم يتعد



الى القضاء مع انه لا يخرج في قضائه عن خلاص الصلوة والموت

وانه مبني في احكام الدنيا مما فيه تكليف حتى يطلب تركه

وسائر القرب عنه وانما يبقى عليه المأم لا غير وما شرع

عليه لحاجة غيره فان كان حقا متعلقا بالعين يبقى ببقاءه

وان كان دينيا لم يبق في الرزمة حتى يضم اليه مال وما

يؤكد به الذمم وهو ذمة الكفيل فقال هذا

ان الكفالة بالدين من الملبس النفس لا يصح بخلاف العبد

وما شرع حله  
بطل الا انه يوصي  
الحجور بقول الدين لان ذمة في حصة كاملة وان كان حقه  
تخصيص من الثلث

باب تفضي الحاجة والذات قد تم بحسب بزه ثم وصايا ثم ديونك

من ثمة ثم وجب اليراث بطريق الخلافه عنه نظره

فيصير من متصل به حسنيا وسببا او مينا بلا

نسب في سبب ولهذا بقيت الكتابة بعد الو

الموتى وبعد موت المكاتب عن وفاء وقلنا تفصل

المرأة زوجها في غدها البقاء ملك للزوج في غدها

ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد دخلت اهلية

المملوكة بالموت وبما لا يصلح الحاجة كالفضل

لأنه شرع لذلك الشرع في نص الحديث على الوفاة  
والمعقولة  
والمعقولة

من وجه لا يتقائم بحجونه فأوجبها القضاء للورثة

ابتداء السبب انعقد للميت فيصح عفو الجرح وعفو

الوارث قبل موت الجرح وقال <sup>الفصل</sup> <sup>في أن</sup>

ما قلنا من غير موروثة وإذا نقاب ما لا صار موروثة وأوجب <sup>القصاص</sup>

للزوجين كما في المذنية وله حكم <sup>القصاص</sup>

ومكتسب وهو أنواع الأول الجرح

والجرح هو ما يوجب له <sup>القصاص</sup>

الحكم

في دنياه الله تعالى يوفقكم في الآخرة ويجعل الناعي حسي

للعاوانة ونفسه اذا اذاعه وجهل من دنياه

والله اعلم

... لا احد ...

... لا احد ...

... لا احد ...

... لا احد ...

... لا احد ...

وبالعبار وجه المكنى بالكنى والوجه الوجه والوجه الوجه

بالإطلاق وضد السكر وهو الكان من ضاح كشر

وشرب المكنى ومضطر فهو لا غناء والكان من مخطر

فمنع وجه الخطأ  
والعناق وسارا  
تصريفات

والبيع والامام بالارادة والاقرب بالعدد والمخالصة

والهزل وهو ان يراد ما لم يوضع له ولا ما صلح له اللفظ

استعان وهو ضد الجدم وهو ان يراد بالشئ مما

وضع له او ما يصلح له اللفظ استعارة وانه يشار في اخيرا

الحكم

الحكيم والرضا به ولا ينافي الرضا المتماشية بفعل المحرم بمعنى در اختيار اياها مشيئة

خيار المتروك ابد في البيع وشروط ان يكون له مخرجاً مشروطاً

باللسان الا انهم يستعملون في العقد خلاف الشرط وخيار

التجبية كالهزل لا ينافي الا اهل به فان نوافه اعلى القدر ووجه الحكم

ماصل البيع وانقاع على البناء عند البيع كالباع بتسريحاً

73

ابدوا وان انقاع على الاعراض فالبيع صحيح والهزل باطل وان

انقاع على اعيانهم يحضرها شئ او اختلف في البناء والا

عراض فالعقد صحيح عند ربي و... خلافاً لما جعل

بالمسألة الصحيحة الانتاج في الموضع

المقدمة وان كان ذلك في القدر فان اتفاقا على الاعراض

الا ان يوجب  
ما يتفقوا به

كان الثمن الغبن وان اتفاقا على التمسك بغيره شي واحتملا

باطل والتمسك الصحيحة عنده وعند العمل بالمواضع واجب

والالف الذي هو لا باطل وان اتفاقا على المواضع فان

على البناء

الغان عنده وان كان ذلك في الجنس فالبيع جائز على كل حال

وان كان في الذي لا مال فيه كالطلاق والعتاق واليمين فذلك

صح والعمل باطل وان كان المال فيه تبعا كالنكاح فان هذا

بالحديث

بأصله فالقصد كونه والعزل باطلان اتفاقا على الأعراسين <sup>وإن عجزا لم يقدر</sup>

فالمعنى الثاني ولذا اتفاقا على البناء فالله ألف والبناء

على أنه لم يحضرها شيء أو اختلفا فالسكاح جائز بالف وقيل

بألفين وإن كان ذلك في الجنس فإن اتفاقا على الأعراس <sup>أي</sup>

ما سمي أو ان اتفاقا على البناء أو اتفاقا أنه لم يحضرها شيء

اختلاف يجب البناء وإن كان المال فيه مقصودا كالخلع والعنف <sup>مهم</sup>

على مال والصالح عن دم العمدان عزلا بأصله واتفاقا على

البناء فالطلاق ولوقع والمال لا يرد عندها لأن العزل لا يوجب



علا في الخلع عندها ولا يختلف المال بالبناء والاعراض او

في الاختلاف وعند لا يقع الطلاق وان عرضا وضع <sup>الطلاق</sup>

ووجوب المال اجماعا وان كان في المقتد فان انقضاء على البناء <sup>في</sup> <sup>ها</sup> وان اختلفوا فالقول

لمدعي الاعراض وان

سكتا فهو لانهم الطلاق واقع والمال لازم وعنده يجب ان يتعلق <sup>الطلاق</sup>

الاعراض لزوم الطلاق باختيارها وان انقضاء على انه لم يحضرها شي وقع الطلاق <sup>في</sup> <sup>ق</sup> والمال كذا وان اتفقا على م

ووجوب المال وان كان في الجنس يجب المسمى عندها وعند <sup>او اختلفا</sup>

ان انقضاء على الاعراض وجب المسمى وان انقضاء على البناء <sup>ذلك</sup>

بكل حال م

توقف الطلاق وان انقضاء على انه لم يحضرها شي <sup>المسمى</sup> <sup>يجب</sup>

توقف الطلاق



ووقع الطلاق وان اختلفا لقول المدعي الاعراض ان

كان ذلك في الاقرار بما يحتمل النسخ او بما لا يحتمل فالهزل

يجعله والقرن بالبرية كغيره لا يماهزل به لكن بعين القرين لكونه

استحقاقا بالدين والسفيه وهو العزل بخلاف وجب  
 خفة نزل الاسنان  
 فتبعته على

75 النوع وان كان اصله مشروعا وهو الشرف والتبذير <sup>اك</sup> والعقل

لا يوجب خيالا في الاهلية ولا يمنع شيئا من احكام الشرع ولا يوجب ربه  
 الخطاب

ولا يمنع ماله عنه في اول ما يبلغ بالضرر وانه لا يوجب الحجر <sup>اجماعا</sup>

اضل اعبد المبتدع في ذلك عند هاهنا لا يبطله العزل  
 وهو قوله تعالى ولا تؤمنوا بالسفهاء واسماؤكم

قوله <sup>أما</sup> والسفر وهو الخروج المديد وأدناه ثلثة أيام ولأنه لا

يتأ في الأصلية لكونه من اسباب الخفيف <sup>بسمه</sup> مطلقا  
والحكام

لكنه من اسباب الشقة بخلاف المرض فإنه متنوع في

السفر في قصر ذوات الأربع وفي تأخر وجوب الصوم

لكنه ما كان من أمن الخنارة ولم يكن موجبا ضرورة

زمة قبل لئله اذا اصبغ صائما وهو مسافر او مقيم فب

لا يباح له الفطر بخلاف المرض ولو افطر كان قيام <sup>السفر</sup>

البيع شبهة فلا يجب الكفارة وان افطر ثم سافر بسقط

غنه الكفاية بخلافه اذا مرض واحكام السفر ثبت

بمفسر الخروج بالسنة وان لم يتم السفر علة بعد جميعا

للرضنة والخطا <sup>م</sup> وعينه صالح لسفر الحق الله تعالى

الاحصل عن اجتهاد ويصير شبهة في العقوبة حتى

لا يات الحاطي ولا يواخذ كذا وقصاص ولم يجعل عذرا

ويحقوق العباد حتى وجب عليه ضمان العدوان <sup>ج</sup> و

به الدية وصح طلاقه ويجب ان ينفق بعبه اذا

حذره خصمه ويكون بعبه كبيع المكروه والاكره <sup>م</sup> هو



بجس بالكره لا اطلاق ونحوه وان كان محتمله وينتف

في ايضا كالبيع ونحوه يقتصر على المباشر لا انه يقتصر

لعدد الرضا ولا يصح الاقارب كلها الا في صحة ما يعتمد على

77

في ام الخبرية وقد قام به الامة على عدمه والافعال

فمن احدهما الاقوال فلا يصلح فيه الذخيرة كالا

اوحي لان الاخير الذخيرة لا يضر والثاني لم يصلح المكره

فيقتصر على المكره

فيه ان يكون الذخيرة كالا في النفس والمال فيجب القضا

ص الله

على المكره وكذا الدية على عاقلة المكره والحرمات انواع

دون ذلك



